جامعة العربي التبسي – تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

# مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات استراتيجية

إعداد الطالب:

زكرياء معافة

إشراف الأستاذ:

أمين البار

- لجنة المناقشة :

| الإسم واللقب | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|
| ليلى لعجال | أستاذ مساعد –أ- | رئيسا |
| أمين البار | أستاذ مساعد-أ- | مشرفا ومقررا |
| رقية بلقاسمي | أستاذ مساعد-أ- | عضوا مناقشا |

السنة الجامعية : 2015/2014

1435-1436هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

**سورة العلق [ الآية 01-05]**

**- صدق الله العظيم -**

# شكر وعرفان

**الحمد لله أولا أن وفقني لبلوغ هذا المستوى فله الفضل أولا وآخرا**

**أتوجه بخالص شكري إلى كافة أساتذة العلوم السياسية بجامعة تبسة الذين كما استفدنا من علمهم تعلمنا من أخلاقهم**

**يمكن أن نخص بالذكر الأستاذ " أمين البار "**

**على قبوله الإشراف على هذا البحث**

**كما أتوجه أيضا بخالص شكري إلى الأستاذ إدريس عطية على الجهود والأفكار القيمة التي طالما زودنا بها**

**زكرياء معافة**

# المقدمة

## المقدمة:

في ظل العولمة التي تنتج تنامي وتشابك لا محدود لمصالح الدول ولعلاقات الاعتماد المتبادل وتعدد لعناصر التهديد، أصبحت السياسة الخارجية الفاعلة في المسرح الدولي لابد وأن تتسم بالبرغماتية تكيفا منها مع مقتضيات العولمة من جهة وحماية لأمنها ولمصالحها الحيوية من جهة أخرى، الشئ الذي يجعل من تلك المبادئ المتعار ف عليها في الأمم المتحدة وفي أدبيات القانون الدولي، تمثل قضايا ذات طرح عالمي تثير تساؤلات بالنسبة لعديد الدول، بين دوافع تحقيق الأمن والمصلحة الوطنية، وبين الحاجة للحفاظ مكتسبات الشرعية في المجتمع الدولي، و من بين أكثر المواضيع التي تطرح حولها هذه التساؤلات هذه التساؤلات هو واقع مبدأ عدم التدخل و إرتباطه بظاهرة التدخل.

مع ذلك يبقى مبدأ عدم التدخل أساس جوهري في مسار تطور المجتمع الدولي، كون الالتزام به يعكس حالة النضج والارادة الجماعية في تعزيز الإستقرار والأمن على إعتبار أن التدخل يعد إنتهاكا لسيادة الدولة ويعرض النظام الدولي للخطر، وا لتزام الدول بحقوق بعضها البعض يفرض عليها عدم التدخل في الشوؤن الخاصة لغيرها، الأمر الذي يجعل من دراسة المبدأ وفق الطبيعة الحالية للنظام العالمي يأخذ وجهات نظر متباينة، سواءا بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية أو غيرها من الدول.

بالتالي فإن دراسة مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية الملتزمة بمبادئ الشرعية الدولية والمتميزة ببعدها الأمني والانساني في علاقاتها، وتبيان تجلياته في السلوك الخارجي يسهم في كشف مسببات ما إعتبره الكثير نوع من الخلل الحاصل في السياسة الخارجية الجزائرية، ولأجل العمل على التأسيس لسياسة خارجية تستجيب بشكل أكثر فعالية لمواجهة التحديات، وتجاوز ما وصف بأسلوب رد الفعل وحالة التكيف السلبي المفروض.

و إنطلاقا من إدراكنا لمكانة هذا المبدأ، تستلزم دراستنا أولا فهم لمحددات و إمكانات السياسة الخارجية الجزائرية،والفرص المتاحة أمامها، و أيضا لتأثيرات النسق الإقليمي و الدولي و إمكانات الدور المنوط بها

خلاله، وهو ما يفتح المجال لمعالجة من خلال رؤية متعددة المستويات (العوامل الداخلية، تأثيرات البيئة الخارجية، الإحتمالات المستقبلية).

خاصة وأن الشواغل الأمنية لسياسة الجزائرية مع الإنعكاسات السلبية التي تنتجها التحولات الحاصلة عن الحراك السياسي في المنطقة ( الربيع العربي )، تجعلها تعيش وضع جديد غير مسبوق، بشكل يدفع للبحث في كيفيات ومنطق التأسيس لسياسة خارجية تحسن إعادة إدماج وتوظيف مفهوم البرغماتية وهذا من أجل الحفاظ والارتقاء بإستقلالية و إستمرارية الدور الجزائري ومكانته في الساحة الدولية.

## أهمية الموضوع:

- **الأهمية العلمية:**

البحث يعنى بدراسة مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية لإرتباطه بالعقيدة وكمحدد للسلوك الخارجي، فالعقيدة والمبادئ تمثل المرجعية والمنطلق لأي سياسة خارجية هادفة وملتزمة شأن كل دول العالم، تفرض تحولات البيئة المحيطة بالدولة إعادة مراجعتها بغرض الإستمرارية والتطور وخدمة الغايات العليا التي وضعت من أجلها.

مقتضيات العولمة وما تحمله دول الجوار الإقليمي للجزائر من عناصر تهديد مباشر للأمن الوطني (الإرهاب، الجريمة، حالة اللانظام....إلخ ) وما يمكن أن يجره ذلك من تبعات وآثار سلبية على المصالح الوطنية الشئ أثبتته وتثبته الأحداث المتسارعة، تتطلب من السياسة الخارجية الجزائرية، التكيف معها ومعالجتها في وقت يكثر فيه الحديث عن البرغماتية ولا يمكن الحد ولا الفصل بين إستراتيجات الفواعل ومصاحها، إذن تدفع الأحداث المتتالية إلى وضع هذا المبدأ البارز في السلوك الخارجي الجزائري موضع المساءلة والتحليل.

فأهمية الموضوع تكمن إذن في إتاحة الفرصة نحو تحليل مبدأ عدم التدخل وتجلياته في السياسة الخارجية الجزائرية خلال تفاعلاتها كونه يعتبر من أهم المبادئ الثابتة المحددة للسلوك الخارجي، حيث سيتم ذلك منذ تبنيه دستوريا (دستور1979) والتركيز عليه خصوصا خلال تداعيات الحراك السياسي الأخير، كوضع جديد متميز بهدف بناء تصور تقييمي وتقويمي متكامل.

- **الأهمية العملية:**

على المستوى العملي يمثل خطوة نحو معالجة أحد الإشكالات التي تعانيها السياسة الخارجية في سبيل إعادة التأسيس لسياسة خارجية أكثر فعالية، فلا بد للجزائر أن تمارس دورها الريادي كقوة إقليمية لها مكانتها في المنطقة وقطع الطريق أمام التدخلات وأجندات القوى الأجنبية.

## مبررات إختيار الموضوع:

أهم الأسباب التي دفعتني للبحث في الموضوع:

**الذاتية:**

يمثل الموضوع طرح جديد يتماشى والقضايا المستجدة التي تفرض نفسها، رغبة مني في معالجة موضوع ذو طابع نفعي من خلال التقييم وتقديم البدائل وربما لفت إنتباه صناع القرار والباحثين للعمل من أجل تقديم دراسات أوسع وأعمق وترقية مستمرة لسياسة الخارجية الجزائرية.

**الموضوعية:**

مبدأ عدم التدخل قضية الساعة، تحظى بإهتمام الهيئات والفواعل الدولية في مستوى المواثيق والإستراتيجيات، بشكل متجدد يثير العديد من التصورات لإرتباطها المباشر بالقضايا الحيوية التي يعيشها المجتمع الدولي.

إستناد سياسة الجزائر الخارجية خصوصا تجاه التحولات و التهديدات الأمنية والتغيرات الإقليمية الحاصلة إلى هذا المبدأ و إختلاف الارآء حول مدى جدوى ذلك في ظل الإنعكاسات السلبية.

كذلك الموضوع يمثل طرح جديد متميز تقل الدراسات حوله.

## أهداف الدراسة:

- ✓ الكشف عن محددات السياسة الخارجية الجزائرية والقدرات الكامنة فيها.
- ✓ تبيان مكانة مبدأ عدم التدخل وتجلياته خلال مسار تطور السياسة الخارجية الجزائرية.
- ✓ تحليل السياسة الخارجية الجزائرية المستندة للمبدأ لا سيما تجاه التأثيرات السلبيية لتغيرات والتهديدات الأمنية الإقليمية وتقييمها.
- ✓ في ضوء معطيات البحث محاولة بناء تصور يتوجه نحو ترقية السياسة الخارجية الجزائرية والتطلع لآفاقها المستقبلية.

## الإشكالية:

في سياق ذلك يمكن طرح الإشكالية التالية:

**كيف يمكن أن يمثل مبدأ عدم التدخل محددا لسياسة الجزائر الخارجية ؟ وما التحديات المطروحة في ضوءه؟.**

بناءا على الإشكالية المقدمة تفرض هذه الأسئلة الفرعية نفسها:

**1)** ماهي الملامح العامة التي تميز نسق السياسة الخارجية الجزائرية.

**2)** ماهي مكانة مبدأ عدم التدخل وتجلياته ضمن مسار السياسة الخارجية الجزائرية.

**3)** في ضوء هذا المبدأ ما هي الإشكالات والتحديات التي تواجه السياسة الخارجية الجزائرية.

**4)** ماهو التصور الذي يدفع نحو الإرتقاء بالسياسة الخارجية الجزائرية.

## الفرضيات:

إنطلاقا من الإشكالية المقدمة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- كلما كانت معطيات البيئة الداخلية و الخارجية تتسم باللإستقرار كلما كان عدم التدخل مهيمنا على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية.
- الحفاظ على الوضع القائم، وتجنب التأثيرات السلبية تمثلان الدافع الأبرز نحو عدم التدخل في تفاعلات الجزائر خارجيا.
- السعي للحفاظ على الدور و المكتسبات يجسدان تحديا لسياسة الجزائر الخارجية ضمن مبدأ عدم التدخل.

## الدراسات السابقة:

على حد ما إستطعت أن أصل إليه من مراجع ربما لم أوفق في إيجاد أي بحث أكاديمي يختص بهذا الموضوع من حيث الشكل، ولكن المضمون و الأفكار المكونة لهذا البحث هي في جزء كبير منها متوافرة في العديد من الكتب والمقالات العلمية.

كما أن الفكرة المركزية في هذا البحث تتوافر بشأنها العديد من التحليلات و الآراء، البعض منها قدمت لي تصور أعتبره كافيا لمعالجة الموضوع، ربما أخص بالذكر تحليلات الأستاذين أحمد عظيمي، بلعيد لطرش، كذلك الورقة المقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة بالدوحة 17/ 18 فيفري 2013 من طرف الأستاذ بن عنتر عبد النور الموسومة بالإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي.

## صعوبات الدراسة:

رغم أن متغيرات الموضوع واضحة إلا أن الصعوبة تتأتى من قلة الدراسات الأكاديمية التي ركزت على تجليات هذا المبدأ في مسار السياسة الخارجية الجزائرية، وفي نفس الوقت توجد العديد من التحليلات والآراء غير الموضوعية ذات الصبغة الإعلامية بخصوص قرارات ومواقف الخارجية الجزائرية خاصة الأحداث الأخيرة التي يشهدها النسق الاقليمي، الشئ الذي يفرض على الباحث الموازنة بين الآراء و إنتقاء الأقرب إلى الموضوعية منها.

## المناهج والأدوات المستعملة:

سنقوم في هذا البحث بإستخدام منهجين متكاملين من المناهج والأدوات البحثية كالتالي:

**المنهج التاريخي:** يمكننا هذا المنهج من فهم لخلفيات مبدأ عدم التدخل ومساره في السياسة الخارجية الجزائرية وتبيان مدى عمق صلتهو إرتباطه بالسياسة الخارجية الجزائرية.

**المنهج الوصفي التحليلي:** من أجل وصف أهم العوامل، و المواقف التي تجلى فبها هذا المبدأ ومحاولة فهمها خلال السياق الذي تجلت فيه ومن ثم الوصول إلى تعميمات بشأنها.

**المنهج المقارن:** المقارنة ضمنية في هذا الموضوع بين المقاربة الجزائرية وآلياتها لعدم التدخل و إستراتيجيات الفواعل الدولية المتدخلة التي تتقاطع مع الرؤية الجزائرية من أجل وضع تصور تقييمي.

**أقسام الدراسة:**

من أجل إخراج متكامل لهذا الموضوع الذي يتسم بنوع من التشعب بحكم تعدد القضايا والمستويات والأبعاد التي يظهر خلالها عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية.

في الفصل الأول حاولنا التطرق إلى أهم محددات في السياسة الخارجية الجزائرية والتي رأينا انها تتناسب وموضوع البحث، والتطرق بشئ من التحليل إلى المبادئ التي تتبناها الجزائر.

الفصل الثاني يتناول جوهر الموضوع من خلال عرضنا لأهم العوامل التي ساهمت في تشكيل مبدأ عدم التدخل في السياسة الجزائرية، في المبحث الثاني حاولت قدر المستطاع التركيز على أهم المواقف التي تجسد فيها الجزائر هذا المبدأ بسلبياتها و إيجابياتها.

الفصل الثالث يتناول التحديات التي تواجهها الجزائر و الإختيارات المستقبلية الممكنة خلال إلتزامها بمبدأ عدم التدخل.

**خطة الدراسة:**

**مقدمة:**

**الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية: المحددات والمبادئ**

**المبحث الأول: محددات السياسية الخارجية الجزائرية**

المطلب الأول: النخبة السياسية

المطلب الثاني: النخب المجتمعية

المطلب الثالث: المقومات الإقتصادية

**المبحث الثاني: مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية**

المطلب الأول: مضامين مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية

المطلب الثاني: مكانة مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: أبعاد مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية

**الفصل الثاني: سؤال مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية**

**المبحث الأول: العوامل المشكلة لمبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية**

المطلب الأول: العوامل التاريخية

المطلب الثاني: العوامل المجتمعية

المطلب الثالث: العوامل السياسية

**المبحث الثاني: مقاربة مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية**

المطلب الأول: المستوى الدولي

المطلب الثاني: الفضاء العربي

المطلب الثالث: المحيط الإقليمي

**الفصل الثالث: تحديات السياسية الخارجية الجزائرية وآفاقها في ضوء مبدأ عدم التدخل**

**المبحث الأول: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية**

المطلب الأول: بناء الأمن الإقليمي

المطلب الثاني: المكانة الإقليمية والدولية

**المبحث الثاني: آفاق السياسة الخارجية الجزائرية**

المطلب الأول: الإستمرارية

المطلب الثاني: التغير الجزئي

**الإستنتاجات**

**الخاتمة**

# الفصل الأول : السياسة الخارجية الجزائرية محدداتها ومبادئها

قد يكون الحديث عن السياسية الخارجية الجزائرية أمر يستدعي الإنتباه بشكل متجدد خاصة وأنها مرتبطة إرتباطا بالمعطيات الداخلية التي وبلمقارنة مع غيرنا من الدول تحمل الكثير من المقومات والفرص المتاحة إن هي إستغلت بالشكل الأمثل، بما يسمح للجزائر تحقيق أهدافها، التي قامت الدولة الوطنية من أجلها،و التي تسعى السياسة الخارجية بكل آلياتها في توفيرها كالحفاظ على السيادة الوطنية والعمل لتعزيز الإستقرار وتحقيق التنمية وهذا في إطار المبادئ الثابتة المستمدة من القيم الوطنية.

وعلية سنحاول التطرق في هذا الفصل من خلال المبحث الأول إلى أهم محددات السياسة الخارجية بدءا بمؤسساتها، ثم محاولة التطرق إلى دور الفواعل غير الرسمية في السياسة الخارجية الجزائرية نظرا للأهمية التي تحظى بها لدى دول العالم المتقدم.

في المبحث الثاني سيتم الحديث عن المبادئ التي تتبناها السياسة الخارجية الجزائرية وتحليلها بإيجاز، ثم الحديث عن الأبعاد والمكانة التي تحملها.

## المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

### المطلب الأول: النخب السياسية

يقصد بالنخب السياسية مجموعة الأفراد التي تمتلك مصادر وأدوات القوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع، وتضم قيادات السلطتين التشريعية والتنفيذية، الأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية.

يتوقف تأثير النخبة على ثلاثة عوامل هي شكل النظام السياسي، ومدى تجانس النخبة السياسة و إتفاقها حول الخطوط الأساسية للسياسة الخارجية.[1]

**أولا: الرئاسة:**

في الجزائر وبحسب الطبيعة التنظمية للنظام السياسي التي تفترض توزيع السلطة بين مختلف المراكز السياسية والإدارية والعسكرية ولحساسية مجال السياسية الخارجية وتعقد مسائله و إرتباطه في بعض الجوانب بالأمن الوطني الجزائري فإنه يحظى بالتوافق والإجماع حول خطوطه العريضة وتوجهاته بين النخب الحاكمة والأجنحة التي تمارس السلطة في النظام السياسي الجزائري، يمكن ان نحدد مؤستين رئيستين مجال الشؤون الخارجية: السلطة التنفيذية وتحديدا مؤسسة الرئاسة، والمؤسسة العسكرية، وبشكل ثانوي البرلمان.

يبين الدستور الجزائري بشكل واضح أن السياسة الخارجية هي من صلاحيات رئيس الجمهورية، فهو الذي يتمتع بأوسع الصلاحيات: يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها ويبرم المعاهدات ويصادق عليها، ويجسد الدولة داخل اليلاد وخارجها ويصادق على إتفاقية الهدنة ومعاهدات السلام والتحالف والإتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاعدات المتعلقة بقانون الأشخاص والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة بعد أن توافق عليها كل غرفة في البرلمان صراحة، وتصبح المعاهدات

[1] محمد السيد سليم، تفسير السياسية الخارجية ( القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط.2، 1998 )، ص.187.

التي يصادق عليها رئيس الجمهورية بموجب الدستور أسمى من القانون الوطني، كما يمكن لرئيس الجمهورية أن يطلب من البرلمان بغرفتيه أن يفتح مناقشة حول السياسية الخارجية وأن يطلب رأي المجلس الدستوري في الإتفاقيات المتعلقة بالهدنة ومعاهدات السلم، فيعطي فيها رأيه قبل المصادقة عليها[1].

الر ئاسة بشكل خاص تتحكم في صنع السياسية الخارجية، فمن خلال الدساتير التي عرفتها الجزائر حيث تمنح سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في صنع قرارات السياسية الخارجية، وفق نظرية المجال المحجوز التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة، ولأن مؤسسة الرئاسة أكثر حيادية و إستقرار نسبيا مقارنة بالحكومة، وأبعد عن مجال الخلافات والصراعات السياسية التي تثيرها الأحزاب، لكن من الناحية الفعلية ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط المؤسستين العسكرية والرئاسة، وثانيا بالشخصية التي تشغل منصب رئيس الجمهورية.[2]

**ثانيا: المؤسسة العسكرية:**

الرئاسة هي المؤسسة المهيمنة على صنع السياسة الخارجية، لكن في بعض القضايا وبسبب تركيبة السلطة في الجزائر وتطورها الذي يقتضي إشتراك المؤسسة العسكرية في توجيه وصياغة تفاعلات السياسية الخارجية الجزائرية في شقها الأمني التعاوني، توجد علاقة تعاضدية مع مؤسسة الرئاسة، نجد أن الجيش تمت دسترت دوره كمؤسسة رسمية بن مؤسسات الدولة من دون تحديده بدقة فقد ورد في المادة 25 من دستور 1996 "أن مهام الجيش تتمثل في الدفاع عن وحدة البلاد".

يرى صاموئيل هانتغتون أن العلاقات فيما بين المدنيين والعسكريين تشمل العديد من عناصر التفاعل كالموقع الرسمي لمؤسسة العسكرية ضمن بنية الدولة، والمكانة والنفوذ غير الر سمي للجيوش على الدولة

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996، المواد 70، 77، 97، 130،132.

[2] عديلة محمد الطاهر، دور العوامل الشخصية في السياسية الخارجية الجزائرية، ( جامعة قسنطينة: مذكرة ماجستير، 2004/ 2005 )، ص.83.

والمجتمع، وكلما كان الضباط أكثر إحترافية كلما كانت مسؤولياتهم تنحصر في تقديم الخدمات التقنية للسلطة المدنية والتي تتعلق بالجوانب العسكرية الخالصة.

كما أن تدخل الجيش في السياسية كما أشار إليه موريس جانويتز ناجم عن خصائص المؤسسة العسكرية وأهميتها حماية الصالح العام وكذلك مهارتها في التركيب بين حسن التسيير والصورة البطولية التي تتمتع بها، ثم إعلان إنتمائها إلى الطبقة الوسطى والدنيا وتماسكها الداخلي وهذه الخصائص تنطبق إلى حد بعيد مع المؤسسة العسكرية الجزائرية.[1]

**ثالثا: البرلمان**

تسطير الهيئة التنفيذية عبر العالم على مجال السياسية الخارجية إلى حد تهميش كل القوى الفاعلة، غير أن طبيعة الدور الذي تقوم به الهيئة التشريعية يختلف من دولة لأخرى وهو في الجزائر ينحصر حول الدعم وقلة المراقبة، وندرة المشاركة في قراراتها.

اللوائح التي تتبناها غرفتي البرلمان هي في فلك الدعم للسياسة الخارجية المسطرة من طرف الرئيس، حيث لم تخرج أي منها عن الإطار المرسوم، إما التنديد بالتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للجزائر، أو الدعم المستمر للقضايا العادلة التي تعتبر من الثوابت الأساسية لسياسية الخارجية الجزائرية، وا ن تعدى الأمر في بعض الأحيان مجال التنويه بمجهود الدولة الجزائرية في مساندة الشعوب المضطهدة، فإن دلك يتوقف على تكثيف الجهود الدبلوماسية، كما أن إدراك البرلمانين الجزائرين لدور الدبلوماسية البرلمانية قد إنحصر في جعلها مجموعة سفريات و إستقبالات يقوم بها البرلمان بهدف تكثيف النشاط الدولي للبلاد وتنويعه وبذلك تكون الدبلوماسية البرلمانية الجزائرية قد إبتعدت عن الأهداف الأساسية التي ترمي إليها هذه الدبلوماسية.[2]

---

[1] عبد القادر مشري، النخبة الحاكمة في الجزائر (أطروحة دكتوراه: جامعة الجزائر، 2007/ 2008)، ص. 109- 112.

[2] مسيح الدين تاسعديت، دور البرلمان في السياسية الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003)، ص ص. 32 - 33.

**المطلب الثاني: النخب المجتمعية**

إذا كانت السياسية الخارجية هي فن قيادة علاقة دولة ما بغيرها من الدول، فإن الدبلوماسية هي القيام بالتنفيذ والتطبيق الواعي للبرنامج المحدد من خلال عمل منهجي يومي عن طريق المفاوضات أو على الأقل المحادثات التي تجري بين الدبلوماسين بعضهم البعض، أو بين الدبلوماسين ووزراء الخارجية"، الأمر الذي يكشف عن أولية وأولوية الدولة كفاعل يحتكر الدبلوماسية لمتابعة تنفيذ أهداف السياسية الخارجية.[1]

لكن مع التحولات الظاهرة بإزدياد حركيات الإعتماد المتبادل وتبني أسس جديدة يقوم عليها يقوم عليها التعامل الدولي من خلال المشاركة الشعبية وتأثير الرأي العام وهيئات المجتمع المدني والإعلام، ومع الإتجاه إلى إعلان أسلوب جديد لإشاعة السلام والتفاهم بين الدول بطرق مباشرة تشجع على النهج الديمقراطي في ممارسة الدبلوماسة وظهور العديد من الأطراف التي تعمل بما يخدم الدولة وسياستها الخارجية ما يصطلح عليه اليوم بالدبلوماسية غير الرسمية أو الشعبية والتي تعتبر واحدة من المكاسب الهامة لسياسية الدولة الخارجية ولا سيما إذا جاءت ضمن إطار فكري واحد يساهم في دعم سياستها.[2]

إذ تختلف درجة مساهمة الفواعل غير الرسمية في تنفيذ السياسية الخارجية للدول ومدى تأثيرها عليها تبعا لنوعية الحكم وحسب قوة أو ضعف المشاركة السياسية.

**أولا: المجتمع المدني:**

تعدد وتتنوع النخب المجتمعية، وفي الجزائر لا يمكن التحدث عن مجتمع مدني بمفهومه المعروف والمتداول في الغرب لأن الجزائر تختلف في خصوصياتها.

---

[1] مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، المفكر، ع. 3 ( د ش، س)، ص. 280.

[2] بودردارين منيرة، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسية الخارجية ( مذكرة ماجستير: جامعة قسنطينة، 2008/ 2009 )، ص. 69.

يدخل في إطار مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للجزائر مجموع الجمعيات والمؤسسات والتنظيمات الإجتماعية، وعلى المستوى المحلي التنظيمات النقابية التابغة لمؤسسات وطنية أو التنظيمات الخيرية.[1]

قد عرفت الساحة السياسية الجزائرية مفهوم المجتمع المدني في النصف الثاني من القرن العشرين لتأخذ تطبيقاته منحنيات وخصائص اللحظةالتار يخية التي ظهر فيها بشكل تشعباتها السوسيولوجية والفكرية. تبنت الجزائر خلال مسارها عدة إصلاحات لعل أهمها القانون العضوي المؤرخ في 6/12 المؤرخ في 15 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات من أجل ترقية

أنشطتها في المجال المهني والإجتماعي والديني، والملاحظ أن القانون وسع من نشاط الجمعيات بما يساهم في رفاهية المجتمع.[2]

ما يلفت الإنتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو ضخامة الحجم مقارنة بنظيره في الدول العربية وحتى في دول أكثر عراقة بكثير في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، يمكن الإشارة إلى البعض منها كمنظمات حقوق الإنسان، المنظمات الطلابية، المنظمات النسائية، منظمات الأسرة الثورية، منظمات أرباب العمل، المنظمات الشبانية، الجمعيات والمنظمات المحلية، الزوايا والطرق الصوفية....إلخ.[3]

وهناك عدة عوامل أدت إلى هذا النمو الكمي المشهود لتنظيمات المدنية بالجزائر لعل أهمها نمو هامش الحريات و إن كان ببطء، الثقافة المدنية بوجود تحول نسبي عما كان سائدا في مستوى الوعي والثقافة السياسية، ورغم السلبيات الموجودة إلا أنه لا يمكن إنكار أن كثافة التعليم ساعدت عى تنمية الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية نتيجة السفر إلى الخارج والإطلاع على وسائل الإعلام الغربية والإنفتاح

---

[1] منصور مرموقة، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية".مجلة علوم الانسان والمجتمع، (د ع)، (د س)، ص. 25.

[2] بوحنية قوي، "المجتمع المدني الجزائري بين إيديولوجيا السلطة والتغير السياسي، مركز الجزيرة للدراسات،(مارس2014)، ص. 6.

[3] عبد الرحمن برقوق، "مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر"، علوم الإنسان والمجتمع، ع. 2 (جوان 2012)، ص.57.

الفكري والثقافي على الغرب، كل ذلك إنعكس على الثقافة المدنية التي تشبع بها المثقف الجزائري الذي تبنى قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

ومع إزدياد تأثير البعد الدولي في إطار بروز فكرة العالمية وظهور نوع جديد من الوعي الذي إرتبط بصياغة مواثيق أخلاق كونية تمس مباشرة الثقافة المدنية والديمقراطية، حيث عمت نتائج هذه الحركة كل العالم، وفتحت الطريق أمام عناصر معيارية جديدة أدت إلى إنقلاب جذري وعميق في بنية المجتمعات والتي كان لها إنعكاسات إيجابية في تطور المجتمع المدني الجزائري.[1]

لكن كل هذه الطاقات الكامنة والبيئة الدولية المحفزة للمجتمع المدني الجزائري، فهو يبقى غير مفعل بالشكل الإيجابي بما يخدم السياسية الخارجية، على الرغم من أهمية الدور والنتائج الإيجابية التي من الممكن أن يحققها كغيره في دول العالم المتقدم وذلك نظرا لبعض الإشكالات التي لا يزال يعاني منها وطبيعة إرتباطاته وتوظيفاته من طرف النخب الحاكمة، وعدم توفير الفرصة داخليا لتفعيل دوره خارجيا بحيث يتم الإنتقال به من مفهوم القدرة إلى مفهوم المقدرة.

**ثانيا: الإعلام:**

تثبت الخبرة السياسية المعاصرة أن الآدات الإعلامية هي أحد الأدوات الهامة في مجال تنفيذ السياسية الخارجية وهي تندرج تحت ما يطلق عليه بعض الباحثين بالأدوات الرمزية لتنفيذ السياسية الخارجية.[2]

فالإعلام يرتبط إرتباط وثيق بالحياة السياسية كونه يتغذى إخباريا بالمضامين السياسية أكثر من أي مجلات أخرى، ويمثل وسيلة مثلى لترويج الأفكار والخطابات والبرامج، وأحيانا الشريك غير المعلن في

[1] هشام عبد الكريم، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر(جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير، مارس 2006)، ص. 123.

[2] محمد سعد أبو عامود، الإعلام والسياسية في عالم جديد (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط،1، 2009)، ص.215.

صناعة وخلق التصور الذي تنقله وسائل الإعلام إلى الجماهير العريضة، خاصة البرامج الحوارية على الفضائيات التي تحتل مكانة مرموقة نظرا لدورها في لعب الوسيط والملائمة بين الحاكم والمحكوم.[1]

كما أنه في ظل "العولمة الإعلامية" اليوم التي تتجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما تقدمه التكنولوجيا الحديثة، يصبح من يملك الثالوث التكنولوجي (وسائل الإعلام المسموعة المرئية، شبكة المعلومات، والطريق إلى المعلومات) يفرض سيطرته على صناعة الإتصال في عصر العولمة.[2] فالعالم اليوم يواجه إلى جانب التحدي بالقوة العسكرية، ثم التحدي الإقتصادي بالإرتباط بالمراكز الإقتصادية العالمية، تحديا حضاريا بوسائل الإعلام، فالدول تتسابق إلى التسلح ولكنها في الوقت ذاته تتسابق إلى إمتلاك السلاح الإعلامي.[3]

رغم حداثة التجربة الإعلامية في الجزائر إلا أنها أظهرت تحكما لا بأس به في العديد من متطلبات الإعلام خاصة الإعلام الأمني الذي يشمل كافة مجلات الحياة الأمنية الوقائية كالتوعية والدفاع، مكافحة الجريمة، مكافحة الإرهاب .....إلخ،[4] والتي تمثل قضايا ذات أولوية في السياسة الخارجية الجزائرية، خاصة مع التغيرات الأخيرة التي يشهدها النسق الإقليمي للجزائر والدور الذي تلعبه وسائل الإعلام والذي لا يزال يثير جدل كبير من قبل المتخصصين، تطرح عدة إشكالات حول واقع الإعلام الجزائري الذي يرتبط بعدة قضايا لعل أهمها الإصلاح السياسي الذي يمس مباشرة مجال الآداء الإعلامي، فعندما نشاهد يوميا أجهزة إعلامية عملاقة تابعة لقوى كبرى عالمية تقوم بإنشائها وتوجيهها للمنطقة العربية والمغاربية بمستوى إحترافي

---

[1] حسينة بوشيخ، برامج الرأي في قناة الجزيرة الفضائية (عنابة: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2011)، ص. 104.

[2] كنزة باشوشي، المثقف الجزائري وجدل الحضارات في ظل الإعلام المعاصر (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير، 2009/2008 )، ص. 121.

[3] فايزة يخلف، "الثورات العربية بين مسوغات الإعلام التقليدي وسلطة الإتصال الشبكي،" الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، ع. 1 ( 2012 )، ص. 64.

[4] عبد الرحمن برقوق وبوبكر تيقان،"المعالم السوسيو ثقافية للإعلام الأمني الجزائري،" مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع. 7 (سبتمبر 2013)، ص ص. 20 – 21.

كبير ومتخصص ونسب مشاهدة مرتفعة، مع ضعف إدراك الكثير منها لحقيقة الوضع في الجزائر و إطلاعها على تفاصيل الحياة السياسية، سندرك ببساطة أن الآداة الإعلامية الجزائرية لم تصل بعد إلى ذاك المستوى الإحترافي الذي يمكنها من المنافسة والذي يتطلب إستثمارات معتبرة لإقامة بنى تحتية متينة والإعتماد على مهارات مهنيين محترفين خدمة للمقاصد الوطنية العليا.

**المطلب الثالث: الإمكانات الإقتصادية**

تلعب العوامل الإقتصادية دورا مهما في إختيارات السياسية الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسيات يتطلب توافر الموارد الإقتصادية، كما أنه يصعب الفصل بين العوامل الإقتصادية والعوامل السياسية الأمنية في السياسية الخارجية.[1]

تمثل صناعة النفط والغاز الطبيعي الركيزة الأساسية للإقتصاد الجزائري فهي تصنف ضمن الصناعات الإستراتيجية، وتعتبر الجزائر من أكبر مصدري العالم للغاز الطبيعي، فهي تنتج سنويا 49, 38 مليون طن من النفط الخام ومشتقاته كما تمتلك إحتياطات ضخمة من النفط، هذه الميزة تعطي قطاع المحروقات إستراتيجية وطنية ودولية، دفعت الكثير من الدول والشركات العالمية إلى الإستثمار في الجزائر و إستغلال هذه الثروة.

وطالما أن البترول تزداد أهميته يوما بعد يوم في إقتصاديات البلدان الصناعية المتطورة فهو يمثل حافزا مهما لتوجيه الإستثمارات نحو البلدان المنتجة والبلدان التي تمتلك إحتياطات غير مستغلة ومنها الجزائر، إذ تعد الجزائر من بين البلدان القلائل الذين لا يزال يتم إكتشاف حقول نفطية جديدة فيها.[2]

---

[1] لويد جنسن، مرجع سابق، ص. 186.

[2] لطفي مزياني، الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وا نعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، 2012)، ص. 136

ورغم أن المحدد الإقتصادي يرتبط بالسيادة و الإستقلالية الوطنية، ومع ذلك لا يزال الإقتصاد الجزائري الذي عاش مسار طويل من الإصلاحات يتسم بالتبعية ويخضع لتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية وذلك بسبب إعتماده على قطاع المحروقات الذي يغطي أكثر من 90 بالمئة من الصادرات الجزائرية ويتميز من جهة أخرى بجهاز إنتاجي ضعيف وعدم قدرته على المنافسة لمسايرة التطورات الحديثة لإفتقاره للقدرات التكنولووجية في التصنيع، إذ لا بد من لجوء الجزائر إلى الأسواق الدولية للحصول على مستلزماتها ولا يكمن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الإقتصادية الدولية إذا أرادت مسايرة التطورات الحديثة.

يؤكد خبراء الإقتصاد الدولي أن الضعف لا يزال يهيمن على مكانة الجزائر الخارجية بسبب إعتمادها الحصري على المحروقات، كما أن السعي للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية لا تتعلق آثاره السلبية بالجانب الإقتصادي لوحده ولكنها تمس جوانب إقتصادية إجتماعية وثقافية.

كما أنه قلما تتحول نشاطات السياسة الجزائرية في الخارج و إنجازاتها إلى تحقيق مكاسب إقتصادية وجلب الإستثمارات الأجنبية، فالجزائر رغم إحتياطاتها الضخمة من العملة الصعبة، إلا أنها لم تسطع تحويلها حتى إلى إستثمارات خارجية كما تفعل دول الخليج العربي ولا تستطيع ممارسة النفوذ أو تقديم مساعدات إقتصادية توظفها في تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

## المبحث الثاني: مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية

عند محاولة فهم السياسة الخارجية لأي دولة لا بد أولا من مراجعة مواثيقها الرسمية المتضمنة لمبادئها ومنطلقاتها التي تتعامل في إطارها، وبالنسبة للجزائر يعتبر بيان أول نوفمبر ومؤتمر الصومام، مرجعية وأساس، ودستور 1963، ميثاق 1976، ودستور 1989، ودستور 1996. هي المصادر الأولى المعبرة عن مضمون مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.

### المطلب الأول: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المضمون يتطلب أولا البحث في المنطلقات والأسس والسياق التاريخي والثقافي الذي كان له الأثر الأكبر في تشكيلها.

تاريخيا ساهمت قيم الثورة التحريرية، في تشكيل ثلاثة مبادئ كبرى حددت معالم تحرك السياسة الخارجية الجزائرية وطبيعة عملها، المبدأ الأول الدعم غير المشروط لحق الشعوب في تقرير المصير والمبدأ الثاني في الدفاع عن القضايا العادلة والعدالة بإسم القانون الدولي، بينما أدرج المبدأ الثالث ضمن مقاربة عدم التدخل في الشوؤن الداخلية للدول مع الإقرار بمبدأ الإستقرار الخاص للدول، وهي المبادئ التي لا تزال توجه عمل هذه السياسة إلى اليوم.[1] والتي تكمن أهدافها الاولى الأساسية في تلك المعالم الواضحة لثورة الجزائرية كمنهج لعملها، والتي من ضمنها أنها ثورة جماهيرية ضد الاحتلال والتدخل الأجنبي.[2] إذ ساهمت بشكل واضح في صياغة المبادئ التي تقوم عليها سياستها الخارجية، و إعطائها الأهمية الكبرى للعمل الدبلوماسي السلمي، وتبنيها للقيم والمبادئ العادلة كأسلوب حضاري في التعامل ومخاطبة المجموعة الدولية.

---

[1] المساء، "الدبلوماسية الجزائرية"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_502946_0_1.html

.(2015 /04 /03)

[2] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1977)، ص. 571.

لذلك فالجزائر تتبنى وتلتزم بلمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والجامعة العربية والإتحاد الإفريقي، بتوجه راسخ وبشكل تكاملي وفي الوقت نفسه تعمل من أجل تحقيق المصالح الوطنية، فقد جاء في الميثاق الوطني:"**إن سياسة الجزائر الخارجية هي مرآة لسياستها الداخلية، وهي تستهدف أساسا خدمة المصالح العليا للشعب الجزائري وثورته، مع السهر على مقتضيات الأمن والدفاع عن السيادة الوطنية**"[1].ويمكن التعريف بأهم المبادئ التي تتبناها وتنتهجها الجزائر كالتالي:

**أولا: تحقيق الإستقلال الوطني والحفاظ على السيادة الوطنية**

ويعد من أهم المبادئ على الإطلاق ويتجسد من خلال الدفاع عن السيادة الكاملة والوحدة التامة وعدم المساس بالحدود.

يتجسد الإستقلال الوطني من خلال إستقلالية القرار السياسي ورفض أي تدخل في الشؤون الداخلية، فالاستقلال الوطني مثلما نراه هو منع لجميع القوى الخارجية مهما كانت ومهما كان موقعها بالضغط على قراراتنا، وعلى سياساتنا، ورفض أي تدخل وأي محاولة للتأثير على سياساتنا وقراراتنا في المجال الداخلي والخارجي.

كما يتكرس مبدأ الإستقلال الوطني من خلال معارك مستمرة ومتجددة تتمثل في تحقيق التنمية الإقتصادية وممارسة السيادة التامة والكاملة على الثروات الطبيعية.[2]

**ثانيا: حق الشعوب في تقرير المصير**

يستمد هذا المبدأ من نظال الجزائر الطويل ضد الإستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها، وترسخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبره من المبادئ التي لا يجب التفريط

---

[1] الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني، 1976.

[2] مزيان إيجر أمينة، التحول البرغماتي في السياسية الخارجية الجزائرية، (جامعة بن يوسف بن خدة: مذكرة ماجستير، 2006/ 2007 )، ص. 115.

فيها، ولذلك أصبحت الجزائر البلد المتضامن دون شروط مع حركات التحرر، وتقرر المادة 92 من الباب الأول في الفصل السابع من الدستور الجزائري هذا الحق، يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا الاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والإقتصادي، وهي في حدود ما لديها من إمكانيات لن تدخر وسعا في تقديم المساعدة للذين يكافحون في سبيل حريتهم[1]. ولا ينبع هذا المبدأ من مجرد الوقوف إلى جانب حركات التحرر بل هي صاحبة تجربة عالمية في النظال ضد الإستعمار ولا أدل عليه من دعم الجزائر المتواصل للقضية الفلسطنية، ولحق الشعب الصحراوي.

**ثالثا: حل النزاعات سلميا**

لقد أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة حل النزاعات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية، كما حدد إعلان مانيلا للأمم المتحدة لعام 1982 هذه الوسائل وهي الدبلوماسية مثل المفاوضات المباشرة والوساطة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق والوسائل القضائية،[2] ولا أدل على الإلتزام الجزائري بهذا المبدأ من ذلك الدور الذي لعبته وتلعبه الدبلوماسية الجزائرية في عديد النزاعات الدولية والتي كان لها الأثر الفاعل في تسويتها، يمكن أن نذكر على سبيل المثال فقط دور الجزائر التاريخي في حل النزاع الحدودي العراقي الإيراني، والتوقيع على إتفاق الجزائر 1975، و إستطاعت أيضا بفضل مساعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتحت رعاية منظمة الوحدة الإفريقية من تنظيم لقاء الجزائر مابين 29 ماي و 10 جوان 2000 الذي جمع إرتيريا وا ثيوبيا في مفاوضات مكنت من التوقيع على إتفاق وقف العمليات العسكرية، والتتويج بالتوقيع على إتفاق سلام شامل بين إثيوبيا و إرتريا بالجزائر في 12 ديسمبر 2000 .[3]

---

[1] العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، (جامعة الحاج لخضر،مذكرة ماجستير، 2010/ 2011) ص. 32.

[2] سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية (عمان: دار الثقافة ، ط.1. 2010)، ص. 126.

[3] عمورة رابح، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها، ( جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير، 2000/ 2001 )، ص 83.

**رابعا: مبدأ التعاون بين الدول المجاورة**

يقوم هذا المبدأ في التصور الجزائري على بعث تعاون ثنائي أو جهوي عن طريق التشاور قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار بين الجماعات المحلية والسلطات الإقليمية التابعة لدولتين متجاورتين أو أكثر، ويشمل كذلك إبرام معاهدات و إتفاقيات ضرورية لهذا الغرض، ويمارس التعاون الحدودي في إطار إختصاص هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية كما يحددها القانون الذي يحكم هذا التعاون والقانون الداخلي للدول، وتطبيقا لهذا المبدأ فإن الجزائر وقعت إتفاقات الإخاء والتعاون و حسن الجوار مع كل الدول المجاورة لها بإستثناء المغرب.

**خامسا: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول**

تعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، و إنطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الإقتصادية والسياسية والإجتماعية فيها غير متجانسة، لهذا فإن الإلتزام بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادل بين الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس.[1]

من البديهي أن نجد إلتزام الجزائر الواضح بهذه المبادئ التي تمثل إطار عاما للتواصل مع المجتمع الدولي وتكييفها بشكل إيجابي، بما يخدم الأبعاد الإنسانية التي وضعت من أجلها، حيث أن هذه المبادئ تشكل منظومة متكاملة إذ ترتبط ببعضها البعض، وتحمل دلالات ومكانة أعمق فهي مستمدة أساسا من الشخصية الوطنية وتعبر عن العقيدة الأمنية الجزائرية.

[1] العايب سليم، المرجع السابق، ص ص 30 – 34.

**المطلب الثاني: مكانة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية**

يحكم التفاعل القائم بين البنى المؤسساتية والثقافية، التجارب لتار يخية، المصالح، الرؤى، والأهداف التي تتبناها كل الدول تمثل هذه المبادئ جزءا معبرا عن جانب من العقيدة الأمنية الجزائرية، فالعقيدة الأمنية تعرف على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة (تعاوني/غير تعاوني) وقراراتها على المستوى المحلي والدولي، وتسمح العقيدة الأمنية بما تحتويه من مبادئ وقواعد للقادة السياسين للدولة بالتعامل مع الوقائع والتي تساعدهم على شرح أفعال دولتهم للدول الأخرى وتعريف إهتماماتها الأمنية خاصة أمام المجتمع الدولي، وفي المقابل تتخذ العقيدة الأمنية كقاعدة لتفسير سلوكات الدول الأخرى، وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من إعتبارها دليلا يوجه به القادة السياسية الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسية الخارجية.[1] و بالرجوع إلى مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر يمكن القول أن عوامل التاريخ والجغرافيا والإيديولوجيا كان لها تأثير واضح على هذه العقيدة.

تاريخيا تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية حيث ساهمت في رسم المشهد السياسي والإقتصادي عقب الإستقلال، ورغم التحولات التي عرفتها الجزائر في ظل تنامي العولمة، لكن المعطى التاريخي يبقى حاضرا ولا يزال يطبع عقيدتها الأمنية.

كذلك المعطى الجغرافي فموقع الجزائر يمثل نقطة تقاطع إستراتيجية مهمة بتوسطها لعدة دول مغاربية وكذلك وقوعها بين الإتحاد الأوروبي والعمق الإفريقي، هذا الموقع ظل دائما بعين يأخذ الإعتبار في العقيدة الأمنية الجزائرية

[1] حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2010/ 2011)، ص. 56.

البعد الإيديولوجي الإشتراكي و إختيار الحزب الواحد مصدرا ذا قيمة لهذه العقيدة الأمنية ساهم في رسم مبادئها لفترة تقارب ثلاثة عقود لعل من أبرز تلك الاهداف مناصرة حركات التحرر في العالم، ونصرة القضية الفيلسطينية، والمحافظة على مكانة الجزائر كقوة إقليمية.

ولأجل الحفاظ على أمنها مع الأزمة الداخلية والتحولات الخارجية التي شهدتها الجزائر، وظهور الولايات المتحدة كقطب مهيمن، إستلزم ذلك بلورة عقيدة أمنية تأخذ في الحسبان جانبي الأمن الصلب والأمن الناعم لتعاطي مع التهديدات الجديدة والمعقدة، فالمرتكزات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية للجزائر منذ الإستقلال و إلى غاية الوقت الراهن متنوعة، وتوسع مضامين الأمن القومي الجزائري في زمن العولمة ليشمل التهديدات غير العسكرية بحكم التهديدات الجديدة التي بدأت في الظهور والتوسع بشكل مطرد سواء على المستوى السياسي و الإقتصدي والمجتمعي وتكيف العقيدة الأمنية الجزائرية معها[1] كالإرهاب والجريمة المنظمة والنزاعات الداخلية داخل الدول القطرية أو ما يطلق عليها إسم "النزاعات اللامتناظرة"، التي تعتبر من أهم الاخطار التي زاد إنتشارها، ورغم ذلك نلاحظ أن هذه المبادئ العامة الموجهة لسياسية الجزائر الخارجية تم ترتيبها وصياغتها حسب أولويات كل مرحلة لكنها في جوهرها إتسمت بالثبات والإستقرار نظرا للتوافق الداخلي حولها و إنسجامها مع الدور الذي يجب أن تلعبه الجزائر على المستوى الخارجي.

كما تتجسد أهمية هذه المبادئ المشكلة للنسق العقيدي الأمني على أرض الواقع خاصة خلال المواقف الجديدة التي تتطلب من صانع القرار أكثر من مجرد تطبيق قواعد إتخاذ القرار التقليدية، لأنها ببساطة مواقف غير تقليدية.

كذلك المواقف الغامضة وهي المواقف التي تحتمل أكثر من تفسير واحد، ويقرر بودنر أن هناك ثلاثة أشكال من المواقف الغامضة: (1) أن يكون الموقف جديدا تماما بمعنى أنه لم يحدث من قبل، (2) أن يكون

[1] صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر،ع. 5 (د س)، ص.291.

الموقف معقدا إلى حد كبير، بمعنى وجود قدر كبير من المعلومات التي يجب أخذها في عين الإعتبار، (3) أو أن يتضمن الموقف معلومات متناقضة بحيث يصعب تفسيره.[1]

تمكن هذه المبادئ أيضا من فهم سياسة الجزائر تجاه المحيط الإقليمي والدولي، فالجزائر راهنت خلال مسارها على قبولها من طرف الآخرين، ورغم الأزمات التي مرت بها فهي لم تتخل عن هذه المبادئ، وتعتبر السبب الرئيسي الكامن وراء لجوء بعض الدول العربية والأوروبية إليها لإيجاد حلول للصراعات الدولية، إنطلاقا من إحترامها للمواثيق الدولية وعدم الزج بنفسها في الصراعات الجانبية ما بين الدول والعمل الصامت الذي تتبعه، كما أن أغلب المواقف التي إتخذتها تم الر جوع والإحتكام إليها في الساحة الدولية.[2]

**المطلب الثالث: أبعاد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية**

تشمل مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية عدة أبعاد يمكن إجمالها فيما يلي:

**أولا: البعد الوطني الداخلي:** فالسياسة الخارجية بوصفها إمتدادا طبيعيا للسياسة الداخلية، التي سطرتها ثورة نوفمبر، تخدم المصالح العليا للشعب الجزائري، وعلى هذا الأساس تضع في مقدمة أولوياتها ضمان الإستقلال الوطني، والدفاع عن سيادة الدولة وحرية وسلامة التراب الوطني وصيانة الإختيارات الأساسية للأمة.

**ثانيا: البعد الإنتمائي:** نتيجة للموقع الإستراتيجي للجزائر والذي أدى إلى تعدد مجالات إنتمائها، فقد عكفت الجزائر على تأكيد إنتمائها للمغرب العربي بإعتبارها جزءا لا يتجزأ منه.

---

[1] محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2. 1987)، ص. 33.

[2] سياسون يشيدون بمواقف الجزائر وسياساتها الخارجية، أنظر على الرابط التالي:
https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=8L0m (21/03/2015)

كما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وعلى هذا الأساس تقيدت بميثاق جامعة الدول العربية وأكدت على الكفاح الموحد والمصير المشترك.

من جهة أخرى برز الإنتماء الإفريقي للجزائر في سياساتها الخارجية سواء بإنضمامها لمنضمة الوحدة الإفريقية وكذلك سعيها الدؤوب لحل النزاعات الإفريقية وضمان تنميتها عبر مشروع إفريقيا النيباد.

**ثالثا: البعد التحرري:** رغم أن قضايا التحرر تراجع أمرها نتاج أفول ظاهرة الإستعمار إلا أن الجزائر لم تتوان عن دعم القضايا التي ما زالت عالقة خصوصا القضية الفلسطينية والصحراوية بإعتبارهما قضايا تحررية، ولهذا تعمل الجزائر سواء عن طريق الأطر الإقليمية والدولية أو عن طريق التعاون الثنائي، أو عبر القاري ومن جميع المستويات في دعم القضيتين بعيدا عن كل الإعتبارات المصلحية الضيقة.

**رابعا: البعد السلمي:** يعد تكريس السلم الإقليمي والدولي أولوية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، ولهذا عملت على التقيد بالمواثيق الدولية، كميثاق الجامعة العربية، وميثاق الإتحاد الإفريقي، وميثاق منظمة الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي و إعتبرتها كوسائط لحل النزاعات ما بين الدول والجماعات، هذا بالإظافة إلى لعب الجزائر دور الطرف الثالث بصفة تصل إلى بروزها كوسيط دولي بارع تمكن من كسب ثقة كل الأطراف الدولية، لذا فقد قامت الجزائر بأكثر من 10 عمليات وساطة و إتنهت كلها بالتوصل إلى إتفاق بين الأطراف المتنازعين.[1]

كما إنخرطت الجزائر بصفة رسمية في مسار الحوار الأطلسي المتوسطي سنة 2000، ويعد التعاون أحد أوجه الأدوار التي تلعبها الجزائر في مسار بناء الأمن والسلم في في حوض المتوسط فالمكانة

[1] د إ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، (مدكرة ماجستير: جامعة الجزائر، د س)، ص. 25.

الجيوسياسية التي تحتلها الجزائر تجعل منها شريكا لا غنى عنه في إستراتيجية بناء الأمن المتوسطي ومشاركات الجزائر المتنوعة في نشاطات حلف شمال الأطلسي.[1]

**خامسا: البعد التكاملي والتعاوني:** الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي تعمل من أجل تحقيق وحدته، بما يعود على شعوبه بالأمن والرفاه والإستقرار، وهي أولى المبادرين في مساعي تحقيق وحدة المغرب العربي، هذا لأن تفعيل إتحاد المغرب العربي سيكون له تأثير إيجابي على كل الدول المغاربية وتحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي.

كما تساهم الجزائر بشكل فاعل في جميع المبادرات المتوسطية، فقد نسجت أواصر الصداقة وحسن الجوار مع الدول المتوسطية، وشاركت في جميع المبادرات الإقليمية (مناطق المغرب العربي، المتوسط و إفريقيا) التي تنتمي إليها، كما أنها وضعت يدها في المشاورات الهادفة إلى حل الخلافات والنزاعات، كما تسعى الجزائر إلى تدعيم التعاون من أجل التنمية لأنها ترى أن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر وهما متكاملان.

ترمي الدبلوماسية الجزائرية أيضا إلى تنسيق مختلف المساعي التي يتم إطلاقها في آن واحد في الدوائر المتحدة المركز حتى ينعكس التقدم الذي تحرزه كل دائرة إيجابا على الدوائر المتبقية، يترجم هذا الإختيار الإستراتيجي المشاركة الجزائرية الفعالة عند كل مبادرة متوسطية شريطة أن تتبنى النهج السياسي الذي ترسمه و الذي يتمحور حول مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وجميع الآفات التي تحول دون التنمية.[2]

---

[1] مسلم بابا عربي، "علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي،"جامعة جيجل، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، 29/ 30 أفريل 2008.

[2] فاطنة الزهراء الفيلالي، "الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط الواقع والآفاق"، الشرق الأوسط، د.ع (د س). ص. 155.

## خلاصة الفصل الأول:

لأن جوهر أي مبدأ لا يمكن فهمه إلا في سياقاته الخاصة، تقتضي دراسة هذا الموضوع و جود معرفة واضحة لأهم المحددات و السمات المميزة لسياسة الخارجية الجزائرية و مؤسساتها الفاعلة و النسق العام الذي تعمل فيه.

لذلك حاولنا التطرق إلى أهم مؤسسات السياسة الخارجية بدءا بأهم مؤسسة وهي الرئاسة و علاقتها التعاضدية مع المؤسسة العسكرية، و كذلك البرلمان.

كما حاولنا قدر المستطاع إثارة الحديث عن موقع الفواعل غير الرسمية و واقع توظيفها في تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية، والشئ الذي لمسناه هو غيابها التام، و الدافع لهذا الطرح هو دورها و أثرها الإيجابي الذي تحققه في إستراتيجيات السياسة الخارجية للدول الفاعلة، و أنها من الممكن جدا أن تساهم في إثراء موضوع هذا البحث.

هذا فضلا عن إلقاء نظرة على المبادئ التي أصبحت تمثل سمة للسياسة الخارجية الجزائرية و تناولها بشئ من التحليل.

# الفصل الثاني :

# سؤال مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية

من المعروف عن السياسة الجزائرية إلتزامها الثابت بمبادئها الشئ الذي أكسبها ثقة ومصداقية في المجتمع الدولي، كما تميزت دبلوماسيتها بالإحترافية والإستمرارية في كنف المبادئ التي ترتكز عليها، و إتسمت رؤيتها و إستراتيجياتها على الدوام بالقبول والإستقرار، ولكن مع التغيرات والتهديدات التي بات ينتجها خاصة المحيط الإقليمي وحالة الفراغ السياسي التي أنتجها الحراك السياسي وسقوط أنظمة حاكمة و إنتشار اللإستقرار الأمني، ما إنعكس سلبا على الجزائر و أصبح يهدد أمنها و إتضح ذلك جليا من خلال إعتداء تكنتورين، وعوامل خارجية أخرى كالتدخل الفرنسي في شمال مالي وتدخل الناتو في ليبيا وغيرها .....إلخ، وتأثيرات ذلك على الأمن الوطني، إذ مثلت هذه الأحداث لحظة مفصلية في مسار السياسة الخارجية الجزائرية، تميز الموقف الجزائري بثباته على مبدأ عدم التدخل رغم المرونة التي يتمتع بها المبدأ لدى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والإختيارات المتاحة أمامها، يتزامن ذلك مع شيوع ظاهرة التدخل التي تحمل من الآراء والمبررات وحتى في وقائع الممارسات الدولية، حتى إنه هناك من يتحدث عن حق التدخل، ما يدعوا إلى دراسة هذا المبدأ ضمن نسق السياسة الخارجية الجزائرية.

يدفعنا ذلك ومن خلال هذا الفصل إلى محاولة فهم الخصوصيات التي يحملها هذا المبدأ في السياسة الجزائرية.

وعليه سيتم في المبحث الأول الكشف عن الخلفيات والعوامل التي ساهمت في تشكيل هذا المبدأ في السياسة الخارجية الجزائرية.

في المبحث الثاني سنقوم بعرض مقاربة هذا المبدأ في تفاعلات السياسة الجزائرية ومن خلال أهم القضايا التي تجلى فيها.

## المبحث الأول: العوامل المشكلة لمبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية

إن تمسك الجزائر بهذا المبدأ لا يعبر فقط عن إلتزامها بمبادئ الشرعية أو إلى رغبتها في الحفاظ على الأمن والإستقرار كأساس ضمن آلياتها وأهدافها، بل إنه يحمل دلالات وأبعاد أعمق، فقد تحدثنا في الفصل الأول أن مكانة المبادئ تكمن في كونها جزء من العقيدة الأمنية الجزائرية، فلا بد أن تحمل إذن دلالات تاريخية ومجتمعية وسياسية أمنية، وهو ما ينطبق على مبدأ عدم التدخل.

### المطلب الأول: العوامل التاريخية

يرتبط فهم هذا المبدأ بالعودة إلى المعالم الأولى والخصائص التي شكلت الشخصية الوطنية للجزائر من خلال وقائع لا تفسرها إلا خطوط مستمرة تمثل المعالم المميزة للشخصية الجزائرية وهذه الخطوط المميزة نجدها دائما واحدة لاتتغير،[1] فالجزائر الواقعة في قلب المغرب العربي، كانت دائما وعبر العصور تحتل مكانة ممتازة في مفترق أوروبا و آسيا و إفريقيا، كما أن الجزائر التي تنتمي في نفس الوقت إلى إفريقيا والعالم العربي لم تتوقف عن النضال والكفاح ضد الاستعمار وتوغلت منذ نهاية الحرب العالمية في التيار العام إلى التطور وتقدم الشعوب، وقد أثارت حرب التحرير التي قادتها الجزائر ما يزيد عن 7 سنوات موجة واسعة من التضامن للدول السائرة في طريق النمو.[2]

العديد من المصادر التاريخية تفصل الحديث في التجارب والأحداث التي عاشتها الجزائر خلال مسار تاريخها، كعلاقات السلم والحرب وما رافقها من أساليب للقوى التي كانت لها أغراض إستعمارية أو إستطانية....إلخ، التجارب والخبرات التي شكلت نزعة إستقلالية رافضة لكل أشكال السيطرة الأجنبية جسدتها

---

[1] مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث (الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، د ط، 1962)، ص. 9.

[2] أحمد طالب الإبراهيمي، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد (الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة ، الذكرى العاشرة للإستقلال الجزائر)، ص.244.

المقاومات المختلفة التي تمثل سمة بارزة في التاريخ والهوية الجزائرية، كما تميز الجزائريون عبر تاريخهم الممتد بحبهم للحرية والإستقلال ورفضهم للجور والظلم والتمييز.

خلال فترة الكفاح المسلح ضد الإستعمار تضامن المجتمع الدولي ومجموعة الدول الآفروآسياوية والدول العربية مع القضية الجزائرية، وبفضل جهود الدبلوماسية الجزائرية قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها العاشرة ولأول مرة تسجيل القضية الجزائرية على جدول أعمالها،[1] وبمجرد تأسيس الحكومة المؤقة الجزائرية بدأ الإعتراف بها يتوالى عبر كثير من الدول وأصبح لها نشاط محسوس على الصعيد السياسي والدبلوماسي في المجال الدولي والإقليمي وعزز جهودها مشاركتها في معظم المؤسسات والندوات الدولية، كما كان من أسباب نجاحها هو إعتمادها و إتنهاجها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية وغيرها، عقب الخلافات بين مصر وسوريا التي إنجرت عن فسخ الوحدة العربية فكانت تحظى بالقبول والإحترام و التأييد[2].

و بما أن مبدأ عدم التدخل يمثل جزء من القانون الدولي وهو النتيجة الطبيعية لعدة مبادئ أخرى تبنتها منظمة الأمم المتحدة مثل حق تقرير المصير، المساواة الكاملة بين الدول، منع الجوء إلى التهديد بالقوة و إستعمالها،[3] فإعتماده يتناسب إلى حد بعيد وهذا الرصيد التاريخي الذي تتمتع به الجزائر.

ولأن دعم قضايا التحرر في العالم ومناصرة الشعوب المكافحة من أجل الحرية والاستقلال كانت ولا تزال من بين المبادئ الأساسية والأهداف الثابتة للدولة الجزائرية وقيادتها السياسية، في ضوء هذا المبدأ الذي يلتقي في غاياته بمبدأ عدم التدخل، وتأكيدا لمواقف الجزائر الثابتة في دعم كفاح الشعوب، نجد أنها قد

---

[1] عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، (الجزائر: دار ريحانة ، ط.1، 2002)، ص. 195.

[2] عبد الحكيم بن شيخ الحسين، "ذكرى تأسيس الحكومة المؤقة"، أول نوفمبر، د.ع (1990)، ص. 12.

[3] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الرابع من ع إلى ق، مادة (عدم اتدخل)، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن)، ص. 32.

شاركت في الحرب العربية الإسرائيلية الثانية 1967 وحرب أكتوبر 1973 وهي من أوائل الداعمين لحق الشعبين الفلسطيني والصحراوي.

لقد تم إعتماد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول كمبدأ أساسي للسياسة الخارجية الجزائرية، إبتداءا من دستور 1976 وبقي نفس المبدأ متضمنا في الدستور بصيغ مختلفة[1]، وقد تميزت هذه الفترة بملمحين أساسين لهما صلة مباشرة بإعتماد هذا المبدأ :

الرواج الكبير للجزئر على الساحة الدولية ودفاعها عن القضايا العربية والإفريقية، ومختلف الأفكار التي كانت تتبناها وتطرحها، على الرغم من كونها مقارنة بالدول الكبرى دولة صغيرة محدودة الإمكانات والقوة المادية والعسكرية، هذا الثراء والنشاط المكثف يرجع في جزء منه إلى سياسة الرئيس الراحل بومدين.[2]

الملمح الثاني هو أنه خلال هذه الفترة حاولت الجزائر الدفاع عن موقفها الذي ربطته بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وبسببه تدخلت فرنسا بضغطها على الدول الناطقة بالفرنسية من أجل أن تقف إلى جانب النظام المغربي، وقد مثلت أزمة صعبة عاشتها الجزائر قلصت كثيرا من نشاط الشبكة الدبلوماسية الجزائرية.[3]

---

[1] رداف طارق، الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدولة الفاشلة في دول الحراك العربي، مداخلة في الملتقى الدولي الأول، (دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة: 28 – 29 أفريل 2014).

[2] مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2. 1999)، ص. 149.

[3] محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي،(بيروت: دار الجيل، ط.1. 2004)، ص. 36.

المطلب الثاني: العوامل المجتمعية

بإعتبار السياسة الخارجية إمتدادا لسياسة الدولة الداخلية، فإن فعاليتها تكمن في نهاية المطاف في موقف النخب والمجتمع والشعب منها بصفة عامة، وتظل السياسيات والإستراتيجيات غير المرتكزة على القيم الجوهرية للشعب معرضة لخطر عدم الحصول على الإرادة الوطنية او فقدان هذه الإرادة مع مرور الوقت، و الإرادة السياسية يجب أن تخضع للإرادة الوطنية.

كما تختلف القيم الوطنية بين المجتمعات المختلفة وهذا يتوقف على الثقافة و إعتبارات أخرى، والقيم الوطنية هي تعبيرات عن رؤى جماعية حول ما يعتقد الشعب أنه يمثل حياة كريمة، وهي بيان مثالي للواقع الإجتماعي المنشود والمحترم، فالقيم تخدم على أنها وسائل لتحديد السلوك الفعلي والحكم عليه وعندما يتم تطبيق قيم المجتمع على قضايا أو ظروف معينة في البيئة الدولية، فهي تساعد على تحديد المصالح الوطنية.[1]

إن المجتمع الجزائري المرتكز على مقومات الإسلام العروبة والأمازيغية قد شكل من خلال تجاربه مجموعة من القيم، فكلمة التدخل في الفهم الجماعي للمجتمع الجزائري تحمل معنى سلبي أي شخص لا يحترم خصوصيات الآخرين ويتدخل في أمور لا تعنيه.

وقد بينت الملاحظات من خلال تتبع مختلف أطوار المقاومات التاريخية المسلحة والمطلبية وأشكال الرفض والمقاطعة أن الجزائري رجل مسالم وقد ياخذ موقفه وسلوكه الأخلاقي من هذا السلوك الإسلامي الذي يلزمه بمسالمة من سالمه ومحاربة من يحاربه،[2] بإعتبار تلك النزعة الإستقلالية التي تشكلت عبر مسار طويل تاريخيا في الوعي الجماعي الجزائري يلاحظها المراقب، فالشعب الجزائري شديد الحساسية تجاه العمل الأجنبي لدرجة أنه حتى اليوم تتراجع شعبية أي زعيم سياسي بمجرد إختياره المنفى الأجنبي، وما من شئ

[1] هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الامن القومي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1. 2011)، ص. 155.

[2] عمار يزلي، الثقافة في مواجهة الإحتلال، (الجزائر: منشورات السهل، ط.1. 2009)، ص.223.

يتوحد الجزائريون ضده أكثر من التدخل الأجنبي، أو التعاون مع الأجنبي، وهذا الإدراك لا يغيب عن أذهان السياسين سواء في السلطة أو في المعارضة.[1]

لذلك ترتبط منطلقات مبدأ عدم التدخل في السياسية الخارجية الجزائرية بالروح الوطنية التي هي أعلى درجات المواطنة والتي هي الممارسة العملية بمشاركة المواطنين، فالمواطنة هي التجسيد الحقيقي لمفهوم الوطنية في الإنتماء والعطاء، ورغم المعوقات التي تعترضها في ظل ضعف الوعي السياسي والإجتماعي وتبديد الحس المدني والإستئثار بالوطن وممتلكاته، والصراعات بين القوى السياسية التي أدت إلى تشويه روح المواطنة والولاء للوطن والتي كانت من بين الأسباب الرئيسية وراء التأزم الإجتماعي والسياسي في مجتمعنا، ولكن تبقى تلك المواقف الإيجابية والمؤيدة للمصالح الوطنية التي يعبر عنها في مختلف القضايا.[2]

المجتمع الجزائري المعروف بتفاعله مع الأحداث ومن خلال الرأي العام يرفض كل سلوك خارجي تكون تبعاته غير محسومة ولا تصب في خدمة المصالح الداخلية، يكمن الإستشهاد أنه في الوقت الذي ساهمت فيه الدبلوماسية الجزائرية في وضع حد لحرب القرن الإفريقي بين إثيوبيا و إرتيريا، بينما كانت تعاني أزمة داخلية معقدة عارضت و إنتقدت قوى داخلية وغالبية الرأي العام إعتماد النظام الجزائري هذا السلوك، في الوقت الذي هي في أمس الحاجة إلى تكثيف الجهود بغية وضع حد للأزمة الداخلية. [3]

ولأن الجبهة الإجتماعية الداخلية تتسم بشكل عام بنوع من عدم الإستقرار، ما تثبته الأحداث اليومية نتيجة إختلالات بنيوية داخلية سببها الهشاشة الإقتصادية، و إنعدام العدالة التوزيعية، وشيوع مظاهر البيروقراطية والإحتجاجات المطالبة بالتنمية وتحسين الاوضاع.....إلخ، أزمة الشرعية وما إنجر عن كل ذلك من مظاهر للعنف السياسي وما خلفته الأزمة الأمنية، كل هذا ينعكس على مستوى الآداء وفعالية

---

[1] حاتم رشيد، الأزمة الجزائرية إلى أين، (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ط.1. 1999)، ص.47.

[2] مجموعة باحثين، المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، ط.1. 2012)، ص ص. 284 – 288.

[3] محمد بوعشة، المرجع السابق، ص. 43.

التأثير والآليات التي تعتمدها، ويمثل بذلك عدم التدخل أحسن توجه عقلاني في التفاعلات الخارجية، فضلا التوافق الحاصل بين السلطة وعامة المجتمع والنخب المثقفة الشخصيات السياسية والأحزاب حتى المعارضة منها حول التمسك بهذا المبدأ.

**المطلب الثالث: العوامل السياسية**

بما أن الهدف الأول لسياسات الخارجية للدول أيا كانت هي الحفاظ على وجودها وتدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة، ويدخل في صميم الهدف الخاص بأمن الدولة المحافظة على كيانها الإقليمي للحفاظ على البقاء والإستمرار كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي الخاص أو في المجتمع الدولي ككل، ويرتبط هذا الهدف من ناحية أخرى السعي إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة، ومن ذلك أن تسعى الدول إلى تنمية قدراتها و إمكاناتها من القوة.[1]

ولأن الدول اليوم مقحمة في شبكة عالمية معقدة من العلاقات الإجتماعية، الإقتصادية، العابرة للحدود ما يثير عددا من الأسئلة ذات الأهمية الكبيرة حول إستقلالية الدولة الذاتية، كما أن أشكال ظاهرة التدخل بما فيها التدخل الإنساني لا تخلو جميعها من عدة إشكالات، يبقى التدخل في الأخلاق الدولية خطأ واضح يجب تسويغه، و بالتالي فمبدأ عدم التدخل يعتبر المبدأ الوقائي الذي يستند إليه في مجتمع دولي تتعددي.

فمنذ إعتماد ميثاق الأمم المتحدة في 1945، ظل المجتمع الدولي ليس مترددا وباردا فقط بل ومعاديا لممارسة التدخل، ويتجلى هذا في المواقف السلبية بأوضح صورها في الوثائق الصادرة عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة وفيها أن العقيدة المقيدة للتدخل التي تعتنقها دون شك أكثرية كبيرة من الدول في الوقت الحاضر، ولأن التدخل من شأنه في السياسية العالمية أن يثير أسئلة بالغة التعقيد.[2]

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط.1، 1991)، ص. 130.

[2] روبرت جاكسون، مرجع سابق، ص ص 456- 458.

وفضلا عن ذلك يعبر هذا المبدأ عن قناعة متأصلة في إدراك صانع القرار الجزائري في تصوره للدور الذي يجب أن تلعبه الجزائر على الساحة الدولية، بما أن السياسة الخارجية تستوجب حذرا وحيطة كبيرين ذلك أن الخطأ فيها غير مسموح، وقد يكلف الدولة مصالحها الوطنية، فإعتبار أن دور الجزائر على الصعيد الخارجي مرتبط أشد الإرتيباط بتدعيم السمعة الطيبة والمكانة اللائقة في العلاقات مع الدول الأخرى،[1] و إنتهاج أسلوب الحوار وحسن الجوار مع الجميع دون تدخل في شؤون أحد.[2]

موازات لذلك تنظر السلطات الجزائرية إلى كل إهتمام بالوضع الداخلي على أنه تدخل في شؤونها الداخلية وتعدي على سيادتها الوطنية حتى و إن كان هذا الإهتمام لا يتجاوز في بعض الأحيان مجرد إبداء الرأي، و إعتبار ما يحدث قضية داخلية تخص الجزائر.[3]

إذن يمنح إعتماد هذا المبدأ نوع من الإستقرار الداخلي وهامش لحرية حركة النظام السياسي داخليا من خلال عملية إدراة الصراعات والتفاعلات في إطار مؤسسات الدولة ومن خلال توازنات القوى الداخلية، ويرتبط بقدرة السلطة على الإستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها.

والإستقرار الخارجي المتمثل في قدرة الدولة على حماية و إدارة مصالحها العليا في الخارج، فالتدخلات الدولية وفقا للتطورات وللمتغيرات الدولية تعمل على عدم إستقرار النظم السياسية وذلك لتأثيرها المباشر على المستويات الإجتماعية والإقتصادية المحلية.[4]

---

[1] عديلة محمد الطاهر، مرجع سابق، ص. 51.

[2] رسالة الرئيس بوتفليقة بمناسبة اليوم الوطني للمجاهد، أنظر على الرابط التالي:
http://news.alarabeyes.com/article/238170.html
(20 /4/2015)

[3] بوحرود لخضر، المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في الجزائر(جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير، 2001/ 2002)، ص. 107.

[4] وناس فاطمة، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: مذكرة ماستر، 2012/ 2013)، ص. 21.

ولأن هذا المبدأ يرتبط واقعيا بالتدخل كظاهرة لها شرعيتها ودوافعها في المجتمع الدولي، يمكن التساؤل من وجهة نظر موضوعية عن الإمكانات التي تتوفر عليها الجزائر لتدعيم مواقفها وتوسيع خياراتها.

قد سبق الحديث أن الجزائر تعيش هشاشة إقتصادية كبيرة وغياب الإرادة السياسية لتحقيق التنمية وتحديات إجتماعية إقتصادية متفاقمة، ما يؤثر على مكانتها ويفقدها جزء كبير من آليات العمل الخارجي وحتى تلك القرارات المتعلقة بتقديم مساعدات أو مسح للديون (مثلا مسحت الجزائر ديون 14 دولة إفريقية تفوق 900 مليون دولار، وديونا أخرى للعراق للمرة الثانية على التوالي واليمن بقيمة إجمالية بلغت نصف مليار دولار أمريكي، وقبلها 200 مليون دولار لفيتنام .....إلخ)، من دون أي ضامن أن يصل هذا الكرم الجزائري إلى مستحقيه من الشعوب الفقيرة، ومن دون إعتبار لكيفية توظيفها.[1]

مع أنه من شأن أي أزمة إقتصادية أو إنخفاض في أسعار النفط أن الجزائر في أزمة خانقة، فالجزائر ليس لها أي نفوذ سياسي، كما أنها لا تستطيع تجهيز قوة عسكرية للتدخل في أي نزاع داخلي أو إثني، أو إرسال قوة عسكرية لحفظ السلام،[2] رغم النفقات العسكرية المتزايدة (20 مليار دولار سنة 2014) بالنظر إلى دور الجيش المنصوص عليه دستوريا، والتحديات المنوطة به في حماية الحدود الشاسعة.

هذا فضلا عن أن الدراسات والتجارب الدولية المتعددة تثبت أن عمليات التدخل خاصة العسكري ضد الكيانات الإرهابية في إطار الحرب اللاتماثلية مهما كانت دوافعه وأهدافه لا يحقق في كثير من الحالات الأمن والإستقرار المننشود وتكون تداعياته السلبية بعيدة المدى.

يشير الكثير من الباحثين أنه من أسباب ظهور الموجة الثالثة للإرهاب هو التدخل الأجنبي لبعض الدول وفرض الهيمنة و إنتهاج سياسة الإستغلال والتدخل في الشؤون الداخلية والوجود العسكري الأجنبي الذي يزيد

---

[1] البلاد، تقارير إخبارية، في قرار إرتجالي الجزائر تلغي 1,5 مليار دولار من الديون ظرف أسبوع، انظر على الرابط التالي:
http://www.algeriachannel.net/2013/06/%D9%81%D9%8A
(20/ 04 /2015)

[2] العايب سليم، مرجع سابق، ص. 16.

من درجة الفشل الدولاتي و إنهيار مختلف القطاعات، وهو ما يعزز حالة الإحباط والشعور بالظلم خصوصا وأن التدخل يؤجج المشاعر الوطنية والدينية للشعوب والأفراد، الوضع الذي تستغله الجماعات الإرهابية لتجنيد الشباب في جرائم العنف المنظم.[1]

[1] حاج محمد فضيلة، إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط، (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، مذكرة ماحستير، 2011/ 2012)، ص. 146.

## المبحث الثاني: مقاربة مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية

تجسد الجزائر إلتزام ثابت بعدم التدخل، واكب تحولات النسق الدولي، وزوال الحدود الإقليمية في التفاعلات الدولية وظهور الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية والأوضاع الداخلية المحلية، في فضاءاتها الأكثر تفاعلا وتأثيرا ضمن الديناميكيات الأمنية والسياسة، والتي تشهد مرحلة تحول وحالة من اللإستقرار وعليه يمكن تتبع تجليات هذا المبدأ في مختلف المواقف و إستيعاب الآليات التي تعتمدها المقاربة الجزائرية.

سنناقش مقاربة هذا المبدأ ضمن مستوى علاقات الجزائر بالقوى الدولية المؤثرة وأيضا ضمن الفضاء العربي، والمحيط الإقليمي اللذان يعيشان تحولات كبيرة في الوقت الراهن.

وسيتم الحديث عن أهم المواقف والبدائل التي تطرحها الجزائر، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المستويات الثلاث متداخلة بشكل كبير من الناحية العملية، وهذا التقسيم تفرضه الضرورة المنهجية في معالجة الموضوع.

### المطلب الأول: المستوى الدولي

السؤال الذي يطرح نفسه ماهي المقاربة التي تعتمدها الجزائر، أو كيف يمكن لها كدولة متوسطة القوة إن لم نقل صغيرة مقارنة بالقوى الكبرى وهي تتبنى هذا المبدأ، أن تتعامل مع قوى تملك إستراتيجيات عالمية؟، في وقت أصبحت فيه العولمة تفرض تحجيم السيادة الوطنية والتفاعل مع مختلف تأثيراتها السلبية والإيجابية.

مع العلم أن ما يحكم السياسة الأمريكية مثلا ليست هي المبادئ والقيم أو الديمقراطية أو الشرعية الدولية، بقدر ماهي مجموعة منتقاة من القواعد التي توجهها المصالح الحيوية، فلا بد من تفاعل الجزائر مع هيكلية النظام الدولي المتعدد الأقطاب المتميز بالهيمنة الأمريكية في جميع المجالات والذي تتبنى فيه

الولايات المتحدة منهج التدخل الإنتقائي متعدد الأشكال ( سياسي، وإقتصادي، وعسكري )،[1] لإحتواء الأزمات و إدارتها وضمان إستمرارية تدفق مصالحها عالميا.

خلال سنوات الأزمة رفضت الجزائر جملة وتفصيلا كل الجهود الرامية إلى تدويل القضية الجزائرية و إعتبرتها تدخلا في شؤونها الداخلية.

وفي نفس الوقت إستطاعت من خلال جهودها والحوار مع وفد الترويكا الأوروبية ومجلس الإتحاد إقناع الطرف الأروربي والرأي العام العالمي بضرورة مكافحة الشبكات التي تدعم الإرهاب.[2]

في إطار علاقاتها مع الولايات المتحدة التي تضع مصالحها الإقتصادية والسياسية في مقدمة أولوياتها في التعامل مع الجزائر، طرحت الولايات المتحدة عديد المبادرات من أهمها إنشاء القيادة العسكرية الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم)، وعرضت على الجزائر إستضافة مقر قيادة الأفريكوم في أقصى صحرائها، إلا أن الجزائر رفضت هذا المقترح بشدة، وصرحت بعدم قبولها الوجود العسكري لأي كان على أراضيها.[3]

وعملت الجزائر بدورها على إستقرار المنطقة، و إفراغها من النشاطات التي يمكن أن تمس أمنها القومي، وحاولت إيجاد إطار قانوني يمنع تقديم الفدية، و التعاون مع غيرها من الدول في مجال مكافحة الإرهاب من خلال إنشاء المنظمات الأمنية الإقليمية، وسياسات التنسيق الأمني الإقليمي، إنخراطها في مبادرة حلف شمال الأطلسي للحوار المتوسطي في عملية المسعى النشط التي تهدف إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة والعمل لمنع أي تدخل أجنبي.[4]

---

[1] هاري آر يارغر، مرجع سابق، ص. 163.

[2] رحموني فاتح النور، التطرف الديني والعنف السياسي في الجزائر، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، مذكرة ماجستير، 2006/ 2007)، ص. 155.

[3] نبيل بويبة، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات السياسية، مذكرة ماجستير، 2009)، ص ص. 153- 154.

[4] باخوية دريس، دور الجزائر في تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، (تبسة: مداخلة في الملتقى الوطني دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة الشيخ العربي التبسي، 28- 29 أفريل 2014).

نجحت الجزائر من خلال تكثيف جهودها الدبلوماسية في نيل الإقرار الأمريكي بدورها الريادي في المنطقة[1] وتفعيل علاقات التنسيق الامني بين البلدين، وفي الوقت نفسه إقناع دول الساحل بتبني موقفها الرافض لأي تدخل أجنبي بداعي محاربة الإرهاب، داعية دول المنطقة لأن تنتهج خطة مشتركة للدفاع عن نفسها، والقدرة على التعاطي مع تلك الظاهرة، وذلك انطلاقاً من قناعة الجزائر أن المطلب الأمريكي ينطوي على نوايا وأهداف تتعدى مجرد ملاحقة القاعدة والتهريب، لتمس سيادة وكرامة شعوب المنطقة.[2]

وفي ضوء آليات مواجهة تهديدات المنطقة المتوسطية من قبل الاتحاد الاوروبي، بلورت الجزائر موقفها من تشكيل قوة تدخل السريع "أوروفور" المبني على إعتبار أن المساعي الأوروبية الأمنية والدفاعية هي مساعي أحادية الجانب بل و إقصائية، وبالتالي فالتدخل الأوروبي يكون أحاديا أيضا في الفضاء المتوسطي الأمر الذي يعني إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر وباقي دول المنطقة العربية.

كما أن هذا الموقف إستند كذلك إلى أن منطقة حوض المتوسط أو الفضاء المتوسطي يحتوي مصالح مشتركة، أمنية وسياسية وعسكرية مما يستدعي تعميق الحوار المتوسطي بخصوص هذه المصالح، وبموجب أن هذه المصالح تهددها مخاطر لا نظامية تقتضي إشراك جميع الفاعلين الجهويين المعنيين في الدفاع عنها بشكل يضمن نوعا من الإنسجام بين جميع الفواعل في المسائل المتعلقة بالأمن والدفاع في المنطقة.[3]

تدرك الجزائر إذن في تفاعلاتها بالقوى الدولية أبعاد منطق تقسيم الأدوار و إستراتيجيات القوى الطامحة للإستغلال ثروات جوارها الإقليمي الرخو، ولذلك ترفض جميع التدخلات الأجنبية التي تعتبرها تهديدا لأمنها القومي، وبما أن التدخل الدولي منوط تحديدا بمجلس الأمن الدولي بإعتباره الجهة الوحيدة المنوط بها حفظ

---

[1] المساء: ندوة سياسات الدول الكبرى، أنظر على الرابط التالي:
http://www.el-massa.com/ar/content/view

[2] باخوية دريس، المرجع السابق.

[3] عبد الرفيق كشوط، مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها،(قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري، مداخلة في الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط، يومي 29/ 30 أفريل 2008).

السلم والأمن فضلا عن أن المنظمات الإقليمية في حال رغبتها في التدخل لا بد أن تأخذ موافقة المجلس بموجب الفصل الثامن من الميثاق.[1]

ترفض الجزائر دعوات قوى دولية على رأسها فرنسا بالتدخل العسكري {تبني إستراتيجية هجومية، والقيام بضربات إستباقية}، كدولة تملك أقوى جيش في المنطقة لديها خبرة في مكافحة الإرهاب، للحد من إنتشار العمليات الإرهابية، التي أنتجتها حالة الفوضى واللانظام {ليبيا، مالي}.

أولا للأسباب الداخلية السابقة الذكر، والسبب الثاني أن آثار التدخل السلبية والمدمرة ستنعكس عليها، خاصة في ظل إضطراب حدودها من كل الجهات الأربع، وستضطر الجزائر لتحمل تبعاتها الإنسانية (اللاجئين) والإقتصادية وعدة مشاكل جانبية، فضلا عن أن التهديد الإرهابي القائم على حرب العصابات التي يمكن أن تستنزف قدرات الجيش الجزائري.

تبين هذه المواقف مقاربة الجزائر لهذا المبدأ، القائمة أساسا على منطق العمل التعاوني والتشاركي، وهذا بالتأكيد نابع من أن التهديدات تفرض إيجاد آليات مشتركة في التصدي لها، بالاضافة إلى أن الأمن الوطني الداخلي لا يمكن فصله عن محيطه الدولي .[2]

وعليه فالجزائر تعتمد منطق تعاون أمني متعدد الأطراف إذ تعزز شراكاتها مع مختلف القوى الفاعلة (فرنسا بريطانيا، إيطاليا، الولايات المتحدة، حلف النيتو،...إلخ)، ومع مختلف المبادرات ( مثلا مبادرة 5+5 دفاع التي تهدف إلى تعزيز الأمن واسلم في حوض غرب البحر الأبيض المتوسط والساحل)، وتفعيل التنسيق الامني والتعاون الإستخباراتي، وتملك علاقات متينة في باقي المجالات مع مختلف هذه القوى، ويمكن تلخيص مقاربة الجزائر الدولية في ضوء هذا المبدأ في ثلاث نقاط رئيسة:

1. الحفاظ على إستقلاليتها و إنسجامها ودورها في المجتمع الدولي.

---

[1] بدر شافعي، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، (مركز الجزيرة للدراسات، 19 مارس 2015)، ص. 04.

[2] عبد الرفيق كشوط، مرجع سابق.

2. تدعيم أطر التعاون الأمني ومحاولة إيجاد رؤى ومصالح مشتركة.

3. السعي نحو الوصول إلى شراكة حقيقية تضمن مواجهة التحديات المعاصرة.

كما يمكن أن نسجل اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عقدت بالجزائر قد تجاوزت 60 لقاء في سنة 2012، وما يقاربها في سنة 2013، وهو ما حول الجزائر إلى محج سياسي أمني ودولي متعدد الأطراف.[1]

**المطلب الثاني: الفضاء العربي**

الجزائر هي واحدة من البلدان العربية التي تملك رصيدا وحدويا قويا وحساسية مفرطة ضد التدخل الأجنبي، كمحدد قوي للإرادة الوطنية،[2] تميزت علاقاتها في فضائها العربي بالتوافق والوضوح وعملت على مواجهة التحديات الإقتصادية والسياسية والعسكرية التي تهز أرجاء واسعة من الوطن العربي[3]، هذا مع الإجماع العربي حول مبدأ عدم التدخل الذي تبنته الجامعة العربية في قمة الدار البيضاء عام 1965 والإلتزام بإحترام سيادة كل دولة عربية ونظامها السياسي.[4]

ساهمت الجزائر كعضو فاعل لدى جامعة الدول العربية بتقديم جملة مبادرات إصلاحية تهدف إلى تعزيز منظمات العمل العربي المشترك برؤية تكاملية و إستراتيجية، بعيدا عن الحسابات الشخصية والقطرية التي تعاني منها الجامعة العربية[5]، كون لها من الخبرة في معالجة القضايا الدولية والإقليمية ما يمكنها من قيادة قاطرة الإصلاح، لدرجة أنها طرحت موضوع تدوير منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية.[6]

---

[1] بوحنية قوي، الجزائر والإنتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا، (مركز الجزيرة للدراسات، 29 فيفري 2014).

[2] مجموعة باحثين، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2002)، ص. 281.

[3] العايب أحسن، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، مذكرة دكتوراه، 2008)، ص. 323.

[4] نغم نذير شكر، "العمل العربي المشترك في ظل العولمة"، مجلة دراسات دولية، ع. 26 ( د ش د س)، ص. 183.

[5] بن نكاع عصام، جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، (الجزائر: جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير، 2005)، ص 185.

[6] إدريس عطية، (في محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثانية علاقات دولية، مقياس: إتفاقيات التعاون القضائي، 2011، 2012).

مع بدايات عام 2011 أنتجت موجة ما إصطلح "عليه الربيع العربي" العديد التحديات التي تطورت أحداثها وما ترتب عليها من تداعيات، فاجأت الكثير من دول العالم من حيث طبيعة تلك التغيرات وسرعة حدوثها و إنتقالها، إذ كان لها تغيير في مدة 06 أشهر أكثر مما عرفته المنطقة على مدار 60 سنة تقريبا، حيث ظهر "الربيع العربي" على نحو واسع كحدث فاصل غير المنطقة والمشهد السياسي العالمي بشكل غير قابل للنقض.

لقد شكلت حيرة كبيرة حول تأثيراتها، الأحداث، والمدى الذي من المحتمل أن ينتشر إليه الربيع العربي أو إمكانية أن أن يكون ثابتا، صاحبتها جملة من التغييرات والتوازنات الجيوستراتيجية مست معظم الدول العربية، وعددا من تحديات الأمن الجديدة في المنطقة وعمليات الإصلاح والتسوية.[1]

في هذا السياق من عدم الإستقرار، تمسكت الجزائر بخطاب واحد يحمل رسالة وحيدة: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإحترام السيادة، وفي مواجهة الأزمات المتعاقبة دفعت الجزائر بنفس الحل: الحوار السياسي الشامل وإدارة الأزمة في سياق إقليمي(جامعة الدول العربية)، وهذه المواقف قد جرت على الجزائر إنتقدات مريرة، كالإتهام بمساندة الدكتاتوريات على تجاهل المطالب المشروعة للشعوب، فيما الجزائر تختصر دورها في الدفاع ورد الفعل وركزت الخطابات الرسمية على تبني موقف الحياد.[2]

وصف الموقف الجزائري حينها في عدة قضايا عربية بالتردد والغموض، ففيما يتعلق بأزمة سوريا و الإنقسام الدولي الكبير بشأنها، ورغم الزيارات التي قام بها رموز المعارضة السورية إلى الجزائر بما أنها تحتفظ بعلاقات حسنة مع طرفي النزاع، ومع أن دول صغيرة ليس لها نفس مكانة الجزائر تدخلت بشكل فعال وملحوظ لحل الأزمة السورية وقبلها الليبية، وفقا لأفضلياتها ومصالحها، وقد برز دورها واضحا في ليبيا

---

[1] جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في البحر المتوسط، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، 2010/ 2011)، ص. 228.

[2] لويز إدريس حمدوش، "الجزائر في مواجهة الربيع العربي"، (المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، تر: دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2012)، ص. 162

من خلال إقناع العالم العربي والغربي للتدخل العسكري لإنهاء الأزمة الليبية ونجحت، وهي تمارس نفس الدور في سوريا.

في إطار جهود حل الأزمة ركزت المبادرة الجزائرية على كيفية إيجاد حل داخل البيت العربي بعيدا عن التدخل الأجنبي، و إبعاد أي أثر سلبي قد يلحق الشعب السوري في حال تطبيق عقوبات ضد النظام، و إلتزامها بالمساهمة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى التكفل بالإوضاع الإنسانية العاجلة والتخفيف من معانات اللاجئين والنازحين السوريين التي تزداد بإستمرار،[1] وهو ما أكده وزير الخارجية في مؤتمر جنيف2: **«موقف الجزائر الثابت في كل المناسبات يقضي بأن أي تسوية للأزمة السورية يجب أن تبدأ بالوقف الفوري للإقتتال بين الأشقاء، ووقف جميع صور العنف مهما كان مصدرها ومباشرة حوار جدي تشارك فيه كافة مكونات وأطياف الشعب السوري».**[2]

لكن المبادرة الجزائرية ومعها جامعة الدول العربية تتسم بالضعف وتحتاج إلى قوة إلزامية لتنفيذها نظرا لتعقيدات الأزمة السورية وعدم اليقين من تطورات أحداثها.

وبخصوص الأزمة اليمنية الأخيرة المرتبطة بالصراع السعودي الإيراني، رفضت الجزائر المشاركة في تحالف "عاصفة الحزم" بقيادة السعودية، وتحفظت على مشروع إنشاء قوة عربية مشتركة على هامش إجتماع وزاري ممهد للقمة العربية السادسة والعشرين بشرم الشيخ المصرية، في نفس الوقت تحاول الجزائر أن لا تخسر دولتين مهمتين مثل إيران والسعودية، لترجح خيار التوازن ولعب دور الوساطة والبحث عن الحلول السياسية في الأزمة اليمنية وفي غيرها كذلك، وأن تسعى للتقريب بين وجهات النظر الإيرانية والسعودية، رغم

---

[1] الجزائر تدعو المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للأزمة في سوريا، أنظر على الرابط التالي:
http://www.djazairess.com/eloumma/34143 (26 /04 /2015).

[2] وقف الإقتتال في سوريا، أنظر على الرابط التالي:
http://www.ambalg-damas.com/index.php?option=com_content&view (28 /04/2015).

صعوبة الملف اليمني، كما أن الحفاظ على هذا التوازن يشكل تحديا صعبا مستقبلا على الدبلوماسية الجزائرية.[1]

**المطلب الثالث: المحيط الإقليمي**

يظهر ببساطة من خلال التحليل السابق الذكر (المستوى الدولي) أن جوهر القضية يرتبط أساسا بالمحيط الإقليمي للجزائر ممثلا في منطقة الساحل والصحراء، الذي يلقى إهتمام كبير جانب صناع القرار وأيضا من الجانب الأكاديمي ،هذه المنطقة ذات الخصوصيات الجيوسياسية تجعل وبشكل متزايد من السياسة الخارجية مجالا لإعادة القراءة لإكتشاف محركات ووسائل إتجاه المنطقة بمسافة 6343 كلم تمتد عبر الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا.[2]

تنطلق المقاربة الجزائرية تجاه محيطها بثقلها الجيوسياسي كقوة إقليمية وبحرص كبير على الإستقرار والعمل لتأسيس نظام جماعي قائم على التنسيق الأمني وتبني قيادة المنطقة وفق المساواة في السيادة والتوافق في الآراء سعيا لبناء نظام إقليمي تكون فيه الطرف الفاعل.[3]

تواجه هذه المقاربة معادلة أمنية صعبة في كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار والإلتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على صعيد العمل السياسي أو العسكري المباشر.

لذلك عملت الجزائر على إنشاء نوع من الإجتماعات الأمنية (إتفاقية بلدان الساحل لمكافحة الإرهاب، الخطة الأمنية المشتركة بين مالي، الجزائر، نيجيريا)، كما تولت سنة 2009 مهمة قيادة أول قوة عسكرية

---

[1] كمال القصير، الجزائر والسعودية حسابات سياسية متباينة في سياق إقليمي معقد، (مركز الجزيرة للدراسات، 22 أفريل 2015).

[2] بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية في الساحل الإفريقي،(مركز الجزيرة للدراسات، 3 جويلة 2012)، ص. 03.

[3] أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أنظر على الرابط التالي:
(28/04/2015).http://www.algeriabase.net/articl

في المنطقة قوامها 25 ألف جندي تضم مالي والنيجر وموريتانيا و إنشاء جملة ميكانيزمات و إتفاقات لمكافحة الجماعات الإرهابية.

في إطار الإتحاد المغاربي كذلك، على مستوى مجلس وزراء الداخلية، كانت الفرصة الأمثل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار المتعدد الاطراف دون أن يشكل تعارضا مع مبدأ عدم التدخل.

والواضح أن هذه المبادرة المغاربية التي ألحت الجزائر حولها قد ذهبت أدراج رياح العلاقات المتدهورة مع المغرب مما يفسر عودة الجزائر لسياسة العلاقات الثنائية، إلا ان تطور الأحداث أثبتت أن ملف الإرهاب في تنام مستمر وأن حركة السلاح لم تتوقف وأنه أيضا ليس في مقدور الحكومات الجديدة مواجهة التهديدات الإرهابية.[1]

و إستنادا إلى عقود من الخبرة فإن المجتمع الدولي يعتمد في الواقع على مساعيها الحميدة وتدخلها الدبلوماسي للمساعدة في التوسط أو لتفادي الصراعات في مالي، ترى الجزائر أن الأخذ بزمام المبادرة لمحاربة المتطرفين خارج الحدود من شأنه أن يجلب معه إحتمال توحد الجماعات المسلحة ضدها، كذلك من شأن التدخل في مالي أن يهدد التوازن الذي أقامته بمشقة والذي يعد من أولوياتها الداخلية والخارجية. كما تؤكد أن الخسائر البشرية لأي حرب تكون خسائرها هائلة خصوصا أنه ومنذ إشتعال الأزمة تشرد اكثر من 370 ألف شخص، وفي حالة قيام حرب فإن الوضع الإنساني سيتفاقم أكثر وهو أمر لن يكون في مقدور دول الساحل الفقيرة أن تستوعبه.[2]

لذلك تخوض الجزائر حربا دبلوماسية تروج فيها لمفاهيم صناعة الإستقرار وهو ما تؤكده إلى اليوم جلسات الحوار الإستراتيجي بين الفرقاء الماليين، كما تمارس دور العراب الصانع للسلم منذ إندلاع الربيع

[1] بوحنية قوي، الجزائر والإنتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا، (مركز الجزيرة للدراسات، 29 فيفري 2014)، ص. 04.

[2] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، أزمة شمال مالي والإحتمالات المفتوحة، (مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012)، ص. 04.

العربي المتعثر، وتنسق بطريقة دبلوماسية برغماتية مع اللجان المختلطة كاللجنة العليا الجزائرية المصرية واللجنة العليا الجزائرية القطرية.[1]

في ضوء كل ذلك يمكن التركيز على أهم نقطة أظهرت بعض مكامن الخلل في هذه المقاربة وتسببت بتراجع كبير للدبلوماسية الجزائرية في خضم الأحداث والأزمات المتتالية التي واجهتها وحالة الإرتباك على مستوى النظام السياسي[2] من خلال التحليل التالي:

في إطار سعي الجزائر لإيجاد حل للأزمة مالي قامت إستراتيجيتها حتى إعلان فرنسا التدخل والحرب على: معارضة أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة وتفضيل الحل السلمي، المنادات بضرورة التفاوض وعودة الشرعية الدستورية في مالي، ضرورة عزل السياسي التارقي (المطالب بالحكم الذاتي) الذي يجب التفاوض معه لإيجاد حل (وهي سابقة لإنتشار طاهرة الإرهاب) عن العناصر الإرهابية حيث إعتبرت الجزائر حركة أنصار الدين من مكونات العنصر السياسي، وقد توسطت الجزائر لإجراء مفاوضات شاركت فيها هذه الاخيرة لإيجاد حل سلمي.

لكن المقاربة الجزائرية التي كانت صحيحة في البداية فقدت معناها فيما بعد لأن إنخراط أنصار الدين في التفاوض لم يمنعها من المشاركة في الزحف نحو جنوب مالي أي تسريع نشوب الحرب وبالتالي التدخل الأجنبي.

ما يعني أن الجزائر أخطأت التقدير، لأن حركة أنصار الدين غير متجانسة، وبالتالي تفاوضت الجزائر مع حركة دون معرفة توجهاتها وموازين القوى بين التيارات المتنافسة داخلها. وجاء إنقسام هذه الحركة ليبين

---

[1] بوحنية قوي، الجزائر والأزمات الأمنية في الساحل، أنظر على الرابط التالي: http://www.algeriachannel.net/2014/12/ (29 /04 /2015).

[2] قلاع الضروس سمير، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي،(الجزائر: جامعة الجزائر03، مذكرة ماجستير، 2012/ 2013)، ص. 200.

الخطأ في التعامل الجزائري معها، إذ سيطرت الحركات الإرهابية على شمال مالي على حساب الحركات الأزوادية وبالتالي فقد الحل السلمي مبرراته.

حاولت تسويق تصورها للتسوية لدول الميدان متناسية أن هذه الدول لها إرتباطات تحالفية أجنبية لها الغلبة القصوى على إعتبارات الجوار الإقليمي.

و إتسم الموقف الجزائري مع دخول الاطراف الدولية على الخط بمفارقتين:

المفارقة الاولى: أن الجزائر عاجزة عن فرض حل سلمي وفي نفس الوقت ترفض التدخل الأجنبي، وهذا يعني التعفن الأمني والسياسي في هذا البلد الذي من شأنه الإضرار بالأمن القومي الجزائري.

المفارقة الثانية هي رفضها للتدخل، وفتحها مجالها الجوي للطائرات الفرنسية بحيث أصبحت ولو هامشيا طرفا في الحرب وبالتالي مستهدفة من قبل الجماعات الإرهابية الشئ يجعلها في موقف دفاعي بدل موقف هجومي ( ما أثبته عمليات عين أميناس، تكنتورين، و إختطاف الدبلوماسيين).

كما شاركت الجزائر في التخطيط العملياتي للعملية العسكرية والدعم اللوجستي لكن دون إرسال قوات إلى مالي.

هكذا تنتقل من الرفض التام للتدخل إلى تبنيه كفكرة والمشاركة فيه ولو في الخلف ما أدخل الجزائر في مأزق أمني مع الحدود المكشوفة والحديث عن غلقها أمر لا معنى له ميدانيا.[1]

تطورات التحديات الأمنية التي تولدت عن أزمة ليبيا وتهريب أطنان من السلاح التي تسببت في أزمة شمال مالي 2012، و إمتداد الإرهاب والأسلحة إلى تونس، أثبتت عمق الموقف الجزائري القائم على رفض الحل العسكري أو الانحياز إلى أي طرف ليبي على أنه حائز على الشرعية والمشروعية بشكل كامل وأن الآخر يفتقدها، كما يرتكز هذا الموقف على دعم جهود الحوار الوطني التي تقودها الأمم المتحدة كآلية وحيدة

[1] عبد النور بن عنتر، الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، (مركز الجزيرة للدراسات، 17/16 فيفري 2013).ص. 05.

لتسوية الأزمة ورفض الإنحياز لأي حلول أخرى، فقد أكد وزير الشوؤن الخارجية رمطان لعمامرة أن بلاده ترفض التدخل العسكري في ليبيا أو تزويد أطراف النزاع هناك بالسلاح " **الجزائر لا تؤمن بالحل العسكري، ولا نعتقد أن تصعيد الوضع من خلال التزويد بالسلاح أو إجراءات من هذا القبيل قد يشجع على تحقيق التهدئة للتوصل إلى الحل التوافقي الذي ما فتئنا ننشده**".[1]

وعليه ترفض الجزائر إقحام قواتها العسكرية في النزاع الليبي و أي مساعدة عسكرية منها مشروطة بتوقيع إتفاق سلام بين الفرقاء، كما تسعى إلى الحل السياسي و إقامة حوار شامل للوصول إلى مؤسسات ديمقراطية ممثلة في إطار وحدة ليبيا، وعملها يقوم على محورين أساسيين:

الأولى: نشر وحدات عسكرية وقوات أمنية مدعمة بكل الوسائل لتأمين الحدود. والثانية: عمل دبلوماسي يقوم على إعتماد الوساطة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف القائمة في ليبيا.[2]

[1] شحاتة عوض، الدور المصري في ليبيا الخيارات والمخاطر،(مركز الجزيرة للدراسات، 08 مارس 2015)، ص. 06.

[2] الجزائر ترجئ دعم ليبيا عسكريا، أنظر على الرابط التالي: http://www.i2arabic.com/related/libya/% (2 /5 /2015).

## خلاصة الفصل الثاني:

الإلتزام بمبدأ عدم التدخل يجسده مقاربة الدور الذي تقوم به الجزائر و طبيعة إرتباطاتها وعلاقاتها بالفواعل الدولية و مختلف القضايا، و نظرا للتعقيد و التشعب الذي تتسم به لأن كلا منها يمثل موضوعا بحثيا قائما بحد ذاته، إرتأينا تخصيص هذا الفصل للتركيز على أهم المواقف الحاسمة التي ظهر فيها هذا المبدأ بقوة و محاولة إعطاء تصور تقييمي بشأنها.

الملاحظ هو أن الجزائر لديها رؤيتها و تميزها الخاص في مختلف هذه المواقف، و إذا كانت البعض منها تشير إلى نوع من نقاط الضعف، إلا أنه إذا وضعت في سياقها ستحسب لها إيجابا، كما للجزائر العديد من عناصر الفعالية و التأثير في إن هي أحسسنت إستثمارها.

# الفصل الثالث :

# تحديات السياسة الخارجية الجزائرية وآفاقها في ضوء مبدأ عدم التدخل

من خلال ما تم ذكره في الفصل السابق يظهر حجم المواقف الصعبة التي تواجهها السياسة الخارجية الجزائرية بشكل متجدد خاصة في النطاق الإقليمي، والتي تطرح في كل مرة عدة نقاط إستفهام، ومحاولات لبناء تصورات حول دوافع كل موقف وخلفياته، و إن كانت تمليه حسابات عقلانية بمنطق الربح والخسارة، و الدور الذي من المفترض أن تلعبه الجزائر، ومدى تكيفها مع المتغيرات السياسية والأمنية، ومدى ملائمة تصوراتها وآلياتها.....إلخ.

فالبيئة الخارجية المحطية إذن تفرض تحديات صعبة بين ضرورة حماية الأمن وبناء الإستقرار وبين الإلتزام بمبدأ عدم التدخل.

في هذا السياق ومن خلال رؤية تشخيصية سنحاول تلخيص أهم القضايا التي تمثل تحديا تواجهه السياسة الخارجية الجزائرية، وهذا في المبحث الأول.

أما في المبحث الثاني سنتعرض إلى الآفاق المستقبلية و إمكانيات ترقية هذا التوجه للسياسة الخارجية الجزائرية، آخذين بعين الإعتبار الإمكانات الداخلية والمعطيات الخارجية.

## المبحث الأول: تحديات السياسة الخارجية الجزائر

لقد تبين من خلال ما تم التعرض إليه أن الجزائر تعتمد في مقاربتها على إسترتيجية مزدوجة ترفض التدخل من جهة، وتقدم البديل من خلال الحوار والمساعي الحميدة، تطوير وتكثيف الرقابة على الحدود، ومع كل الجهود التي تبذلها والتوجه الذي يولي إهتماما كبيرا لإستقرار دول الجوار خاصة و إعتباره جزءا من أمنها الذي يتأثر ويرتبط بمكانتها وموقعها في المجتمع الدولي، بإعتبار أن الجزائر لا بد أن تتبنى قيادة المنطقة، تطرح مجموعة تحديات نفسها وبقوة ضمن أهداف السياسة الخارجية الجزائرية في إطار مبدأ عدم التدخل.

### المطلب الأول: بناء الأمن الإقليمي

لا بد أولا عند معالجة هده التحديات الإنطلاق من قاعدة أن التصور الجزائري يعتبر أن الأمن كل متكامل تتفاعل فيه العوامل السياسية والإقتصادية والعسكرية والإجتماعية ولا يمكن فيه مثلا فصل التهديد الإرهابي عن محيطه السياسي والإجتماعي.

كذلك التذكير بأن التهديد اليوم إقليمي المنشأ والمصدر، وهناك واقع يمثل عبئ كبير على الجهود الجزائرية، كأزمة بناء الدولة، وحالة الانظام، والهشاشة الإقتصادية وضعف الهوية والتعصب القبلي.....إلخ، وغيرها من الأزمات التي تناولتها الدراسات بشكل مفصل، كما نجد أيضا أن الربيع العربي قد زاد من حدة هذه الإختلالات كتزايد الجماعات المسلحة غير الخاضعة للدولة، وعصابات الجريمة المنظمة والأذرع المسلحة لإثنيات وأقليات، ما يجعل ميزان القوى عرضة للتبدل، إذ تؤدي ديناميات السياسة الداخلية في كل بلد دورا يجعل الأمر أكثر تعقيدا. وفي هذه الوضعية المتسمة بالسيولة إلى حد كبير تلجأ الأطراف الإقليمية و الخارجية إلى السيطرة وزيادة قدرتها على التأثير.

حاولت دائما السياسة الخارجية الجزائرية في هذا المحيط إتباع الحذر والإبتعاد عن التأثيرات السلبية وقد ظهر ذلك جليا في تعاملها مع موجة الحراك العربي، وحتى في تعاملها مع التدخل الأجنبي في ليبيا أو

سعيها لتأدية الدور الأساسي في المنطقة، تأكيدا منها لكونها القوة الأجدر بالقيادة نظرا لخبرة جيشها في المنطقة وقوته، كما حاولت على الدوام منذ بداية أزمات المنطقة تغليب الحل السلمي.[1]

كما أن قراءة الحضور المكثف للجزائر على مستوى المبادرات القارية والإقليمية، الثنائية ومتعددة الأطراف يؤكد أمرين مهمين: أولا ان الجزائر تصر على تولي الدول الساحلية خصوصا حماية أمنها بنفسها، وأن ضعف وفقر بعض هذه البلدان لا يمكن أن يكون مبرر للتملص من إلتزاماتها الثنائية والإقليمية مدعاة للجوء إلى القوى الكبرى، ما يشكل مسؤوليات الدور الجزائري في المنطقة.[2]

تتجلى من خلال مقاربة مبدأ عدم التدخل والخبرة الميدانية للدبلوماسية الجزائرية أن التحديات متشابكة ببعضها البعض، عمق ذلك ضعف بناء الدولة في الساحل وصعود فواعل تتحرك دون الدولة تحاول سد الفراغ الامني والإقتصادي وحتى الإجتماعي الذي تركته هذه الكيانات الهشة، وخصوصا في المناطق الحدودية التي باتت مخترقة بشكل كبير ومخيف، فمن جماعات الإجرام المنظم والحركات الإرهابية، إلى موجات الهجرة السكانية السرية.[3]

اليوم بالنسبة للجزائر التحدي والتهديد الأكبر يأتي من ليبيا التي تضعف فيها سلطة الدولة والحالة الهشة التي تمر بها وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها من ثم إلى خطر التحول إلى دولة فاشلة.

لقد تأخرت الجزائر في تحريك الملف الليبي نحو الحل السياسي وحتى بعد نجاح الثورة الليبية لم تبادر الجزائر إلى مد العلاقات التي تستطيع من خلالها تصحيح موقعها في المعادلة الليبية من خلال إعادة

---

[1] الحافظ النويني، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا"، المستقبل العربي، د. ع. (د س)، ص. 70.

[2] حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، 2010/ 2011)، ص. 112.

[3] ظريف شاكر، "أزمة الدولة في الساحل الإفريقي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 42 (شتاء 2014)، ص. 103.

صياغة موقفها وتجديد صورتها وتسويق نواياها في المساعدة على بناء المؤسسات، بل إنتظرت طويلا حتى أدركت أن أمنها الوطني لا يبدأ من حدودها بل من الداخل الليبي.[1]

فالأزمة القائمة في ليبيا اليوم تأخذ طابعا بنيويا، وعدم إمتلاك رؤية سياسية واضحة، وفشل محاولات إنشاء جيش وطني ونزع السلاح من الميليشيات.

ورغم أن المختصين في الشأن الليبي يشيرون إلى أن سيناريو الإحتواء أي إحتواء المواجهات دون إنتشارها إلى المنطقة الغربية هو الأرجح، إلا أن سيناريو تجدد الحرب الشاملة والتدخل الخارجي لا يزال ممكن،[2] فحالة الفراغ الأمني ووجود عدد كبير من الجماعات المسلحة يضاف إليها إتساع نطاق العمليات الإرهابية ومطامع الإستحواذ على الثروة النفطية،[3] الشئ الذي يجعل من الأمن في ليبيا لا يتحقق إلا من خلال فكرة الإستقرار بالهيمنة.

فالأزمات الداخلية التي تعيشها ليبيا نجدها تؤثر على المنطقة ككل، كالشبكات الإرهابية والإجرامية التي لها مصالح في إستمرار حالة عدم الإستقرار الملائمة لتنمية أنشطتها لأنها تؤمن لها ضبابية المناخ الذي تعمل فيه،[4] ما يستلزم رفع علاقات التنسيق الأمني مع تونس إلى مستوى العلاقات الإستراتيجية.

الصراع في مالي لا يزال يمثل إختبار حاسم للسياسة الخارجية الجزائرية و إحتمالات التدخل لا تزال ممكنة، فمع كل الإتفاقيات سواء التي كانت الجزائر طرفا فيها أو التي لعبت دورا في التوقيع عليها وكل الحلول والجهود التي تبذلها حتى الساعة الراهنة لإيجاد تسوية لأزمة الطوارق.

---

[1] زرواق نصير، الجزائر والأزمة الليبية، انظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/ (04 /5 /2015).

[2] مجموعة باحثين، ليبيا ومخاوف الإنزلاق في طريق الإقتتال الأهلي الشامل، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، جوان 2014)، ص. 04.

[3] فريدريك ويري، "تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا"، (أوراق كارنيغي، سبتمبر 2012)، ص. 22.

[4] عايدة عمور، "التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي"، (الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط)، مرجع سابق، ص. 131.

يوجد إتفاق حول تشخيص أسباب الأزمة والإعتراف بفشل وقصور الإتفاقات السابقة، فالخلافات العميقة حول التصورات المقدمة للحل السياسي و إختلاف وجهات النظر حول تقسيم السلطات والإختصاصات والدفاع والأمن، والخلاف حول عدة نقاط جوهرية تشكل تهديدا للمسار التفاوضي برمته، إلا أنه من السابق لأوانه اليوم الجزم بإمكانية التوصل إلى حل نهائي،[1] والجزائر هي من أكبر المتضررين من وجود الأزمات في مالي حيث تشترك الدولتان في حدود طولها 1400 كلم ويقيم ما يقرب من 50 ألف من الطوارق داخل الجزائر.[2]

وبما أن الجزائر مستهدفة من طرف الإرهاب فإنها لا يمكنها مواجهة الجماعات العابرة للحدود بمفردها من دون مساعدة، وعليه فإن دور المنظمات الأمنية الإقليمية مهم لرفع مستوى العمل الأمني المشترك خاصة مع بروز ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية داعش هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، مع تصاعد الآراء بوجوب تخلي الجيش الجزائري عن عقيدته بعدم التدخل، للإتساع سطيرة الجماعات الإرهابية في ليبيا، يصرح عقيد جزائري متقاعد: {إن أي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء إذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من الحدود}.[3]

إذا كانت المقاربات النظرية حول العمل الإقليمي تقدم حلولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة الساحلية الصحراوية من خلال التضامن الامني بينها، غير أن حدود هذا التضامن يثير في الواقع عدة إشكالات تتعلق أساسا بطبيعة النخب الموجودة في المنطقة، فهي في معظمها أنظمة فاقدة للشرعية الداخلية ما يجعلها تتوجس من أي خطوة أو أي دعوة للتنسيق والتشاور، ويكون محدود ومؤقتا على شكل تحالف

---

[1] سيدي أعمر بن شيخنا، المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر،(مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014)، ص. 08.

[2] أميرة محمد عبد الحليم، التداعيات الإقليمية والدولية للحرب في مالي، أنظر الرابط التالي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284760&eid=122 .(04 /05/2015)

[3] ياسين بودهان، دور الجزائر في الأزمة الليبية، أنظر على الرابط التالي:
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis .(04 /05 /2015)

عسكري تقليدي وموجها ضد دولة معينة في المنطقة وضمن أجندة ما في إطار لعبة المحاور وهذا ما لا يخدم الأمن الإقليمي بالأساس، و إذا تحركت دول المنطقة نحو التنسيق والتعاون فجأة فإن ذلك لا يكون إلا بايعاز وضغط خارجي من قوى دولية كبرى، والتسهيلات التي تقدمها للجيش الأمريكي والفرنسي تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

يطرح كل هذا مشكل الثقة، فإذا كانت هذه الأنظمة لا تثق حتى في شعوبها فكيف لها ان تثق في أنظمة مجاورة، ما يلقي بالمسؤولية على الجزائر كدولة قاطرة للخروج بالمنطقة من هذه الحالة.[1]

ولأن الدور الجزائري يرتبط أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية ومدى تأثيرها في الحدود الجنوبية، فإذا أخذنا بالفكرة التي مفادها أن التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ليست بالخطورة التي تصورها الولايات المتحدة وأن هذه الأخيرة تضخم من حجم التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة من أجل أهداف ومصالح أمريكية بالدرجة الأولى، فإن التهديدات القائمة فعلا في المنطقة والتي تحاول الجزائر جاهدة مع دول الإقليم على مكافحتها، تشكل تحديا للأهداف الأمريكية وذلك إنطلاقا من سببين رئيسيين:

السبب الأول أن الجزائر رفضت أن يكون تدخل أجنبي في شوؤنها الداخلية والرافضة لإقامة القاعدة الامريكية في الجزائر أصبحت تفعل من نشاطها في الساحل الإفريقي وتعزز تعاونها مع دوله في ظل عدوى التهديدات الامنية.

السبب الثاني هو أن الجهود الجزائرية للحد منها ولمكافحة التهديدات في الساحل الإفريقي في حال نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة إنتشارها، سيخلق نوعا من الإستقرار في المنطقة، وبذلك سوف تفقد الأطراف الخارجية مبررها الذي تسعى من خلاله إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية في الساحل الإفريقي، ولأن دول الساحل الإفريقي التي إن وجدت أن في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج إيجابية، ويحسن من

[1] ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في الساحل والصحراء، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، 2008/ 2009)، ص. 135.

وضعها الامني ويحقق لها الإستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة وفرنسا، خاصة أن هذه الدول متخوفة من الإهتمام الأمريكي المتزايد بمنطقتها. [1]

لكن واقعيا تجد الجزائر نفسها مضطرة لمواجهة هذه المخاطر بمفردها وتخوض القوات المسلحة معارك على جبهات متعددة، في حين تخفق البلدان المجاورة في وقف تقدم الإرهابين، مما قد يفسر حجم الإنفاق العسكري الواسع الذي تخصصه الجزائر نظرا لحدودها الطويلة مع دول الجوار والتي تمتد ألف كلم مع ليبيا على سبيل المثال تتطلب من الجزائر قدرات عسكرية، مالية، وبشرية، ضخمة لتأمين حدودها.

فلا تزال آليات التصدي للتهديدات عبر الوطنية وتعزيز التعاون الإستخباراتي وهما: (هيئة الأركان العامة المشتركة في تمنراست)، (خلية الدمج والإتصال) غير قابلتين للعمل بشكل كامل، إذ يشكل تفعيل وتعزيز التنسيق فيما بين حكومات المنطقة والإستمرار في بناء الثقة أولوية قصوى.[2]

**المطلب الثاني: المكانة الإقليمية والدولية**

اليوم تقوم فعالية السياسة الخارجية في عصر أصبح الإقناع فيه يعتمد على المعلومات الحقيقية الموضوعة في إ طار تحليلي مقبول وليس على تبني شعارات إيديولوجية براقة، مهما كانت عناصر القوة التي تمتلكها الدولة، فالمعلوماتية اليوم غيرت بيئة السياسات الخارجية وصارت تفر ض على تلك السياسات التغيير في بيئتها، وتدفع نحو تبلور وعي كوني عبر الدول ويدل على ذلك ما يظهر من آراء مشتركة إزاء بعض القضايا العالمية ومنها قضية التدخل.

قد تلجأ الدول إلى تبرير سلوكاتها الخارجية تحت شعارات عريضة وتفسيرات مبسطة، وقد تغير هذا الأمر حيث تسقط التعابير غير المدعمة بالوثائق والأرقام، وتلك المقدمة بشكل غير مقنع، ولأن خيارات

[1] خديجة بوريب، "الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 42. (شتاء 2014)، ص. 41.

[2] تقرير الأمين العام عن الوضع في منطقة الساحل، (الأمم المتحدة: مجلس الأمن)، 14 جوان 2013. ص. 08.

السياسة الخارجية اليوم بقاء أي منها مرهون بقوة الحجة والقدرة على الإقناع وقوة الخطاب السياسي العقلاني.[1]

في سنة 1996 على مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية يكتب المؤرخ الأمريكي بول كيندي رفقة كل من روبرت ساش وا يملي هيل دراسة بعنوان " الدول المحورية والإستراتيجية الأمريكية "، يحاول فيه تشخيص أهم لمحاور الإستراتيجية التي ينبغي على الولايات المتحدة أن تركز عليها في تفعيل إستراتيجيتها الكبرى مستقبلا وقد كانتللجزائر إحدى هذه المحاور، فالجزائر محور جيوا ستراتيجي بالغ الأهمية للولايات المتحدة في منطقة الشمال الإفريقي،[2] يعبر هذا عن الرهانات المتعددة المطروحة أمام السياسة الخارجية الجزائرية لعل أولها هو دورها ومكانتها في المجتمع الدولي.

إنه في مراحل سابقة تمكنت الجزائر من مواجهة التحدياتو التعريف بنفسها و إمكاناتها لدى المجموعة الدولية وكان لها تجاوب كبير، بل كانت الجزائر من الدول القلائل التي يحسب لها حساب عند الدول الكبرى نتيجة دبلوماسيتها النشطة وسمعتها الطيبة ضمن أوساط عديدة في الغرب والعالم الثالث، نتيجة التماسك الداخلي والإستمرارية النسبية التي كانت تتميز بها السياسة الخارجية الجزائرية.[3]

ضمن هذا التحدي تجدر الإشارة أن التعامل الجزائري مع عملية عين أميناس الإرهابية، جاء صارما ونهائيا تمثل بتدخل عسكري إنتهى بمقتل 27 مسلحا و 37 رهينة أجنبية، الأمر الذي عرض الجزائر لإنتقادات دول غربية بتعريض حياة مواطنيها للخطر وعدم التنسيق معها.

---

[1] خضر عباس عطوان، "الفعالية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 18 (أفريل 2008)، ص ص. 152 – 167.

[2] جلال خشيب، الجزائر في مهب التحولات الإقليمية، أنظر على الرابط التالي:
(01/05/2015). http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=331338

[3] محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 50.

لقد تعاملت الجزائر مع هذا الموقف، وهي بذلك تمرر رسالة إلى القوة الفرنسية أن ليس معنى فتح المجال الجوي أن الجزائر خاصرة رخوة ومجال مفتوح لملاحقة التنظيمات المسلحة من طرف القوة المتدخلة، بل هي قادرة على حماية مجالها الجغرافي من دون مساعدة.

وذلك ما يفسر في قيادة عملية عين أميناس رغم وجود أجانب، وتبعث برسالة إلى الجماعات المسلحة بشمال مالي أن لا تراهن على مثل هذه العمليات مستقبلا، فالتفاوض مع هذه الجماعات أمر مرفوض في الجزائر، ولتبين للعالم أن هذه العملية (عين أميناس) هي نتيجة التأثيرات السلبية للتدخل الأجنبي في المنطقة، ولتبرر موقفها من عدم المشاركة في التدخل،[1] الشئ الذي يظهر رغم كل الضغوطات الخارجية أهمية الإبقاء عنصر المبادرة ودور فاعل حفاظا على المكتسبات.

بشكل عام يبقى الدور الحالي الذي تقوم به الجزائر لا يعكس إمكاناتها الحقيقية ولا خبراتها كدولة لديها جيش من أقوى الجيوش العربية والإفريقية ولها مكانة معترف بها في المنظمات الدولية والإقليمية، فالمواقف الجزائرية وخصوصا في أزمة مالي لا تقنع الأطراف الفاعلة في المنطقة وخاصة فرنسا وجهاز العمل الخارجي الأوروبي، وبالنسبة إلى منتقديها الأوروبين يرون أن الجزائر تملك الإمكانات المادية والعسكرية لإضعاف الإرهاب في المنطقة ولا سيما إذا نسقت مع القوى الغربية، لكن الموارد التي تستخدمها لم تكن لم تكن متناسبة مع قدراتها.[2]

إذا كانت الجهود الجزائرية تلتقي مع الجهود الأوروبية والأمريكية في الحرب على الإرهاب إلا أن الجزائر تتصور حل المشكلة في إطار شامل ومتعدد الأبعاد أولها الجانب الإقتصادي والسياسي، عكس الطرف الأوروبي الذي يركز على الجانب الأمني العسكري وهو ما سوف يزيد من تفتيت مواقف الدول الإفريقية وتقويض الجهود الجزائرية في الحوار مع الأطراف المتنازعة، و إبعاد الجزائر من لعب أي دور سياسي فاعل على المدى البعيد، ما يؤدي إلى عسكرة المنطقة في شكل مساعدات عسكرية وتدريب

[1] الحافظ النويني، مرجع سابق، ص. 70.

[2] أنور بوخرص، مرجع سابق، ص. 17.

الجيوش، و إقامة قواعد مراقبة، ما يعيد المنطقة إلى نوع من الإستعمار الجديد تحت الغطاء الامني ومكافحة الإرهاب، وبالتالي تهديد الإستقرار و إستنزاف ثروات المنطقة.[1]

الجزائر اليوم فقدت في كل من ليبيا ومالي عمقها الإستراتيجي، لأن علاقاتها مع الأنظمة السابقة كانت قائمة على منطق العلاقات الشخصية بدلا من المنطلق الذي تحدده المصلحة كعامل محدد في السياسية الدولية حسب المنظور الواقعي التحليلي، كما يظهر غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة تجاه المنطقة وما تفرضه من أزمات، فلا تزال الجزائر تتعامل بمنطق الظرفية التكتيكية، مما أفقدها المرونة في التعامل مع الأزمات (الحفاظ على الوضع القائم)، الشئ الذي أثر على حرية المناورة، وعجز الجزائر عن إيجاد صيغة عربية على الأقل لحلحلة الأزمة الليبية بدلا من ترك زمام المبادرة لحلف النيتو.[2]

تظهر كل التدخلات الأجنبية في منطقة الساحل ضعف النفوذ السياسي الجزائري وغياب القدرة على إمتلاك آليات الضغط والتأثير الفعلي.

فدولة صغيرة مثل قطر لا يمكن مقارنة إمكاناتها بالثقل الدبلوماسي الجزائري، بإمكانات الجزائر حتى الأدبية منها، نجدها منذ تسعينيات القرن الماضي توسع مدى مساعداتها الخارجية في مناطق الصراعات التي وصلت إلى مالي، ودورها الفاعل في الأزمة السورية كما فعلت في الأزمة الليبية.

لقد تجاوزت قطر تكتيكاتها المألوفة كالوساطة، إذ أمدت الليبيين بالدعم المالي والعسكري واللوجستي، وعملت كمتحدث بإسم جامعة الدول العربية من أجل تدخل دولي في ليبيا، وواصلت تعاطيها مع مع الشان الليبي إقتصاديا وسياسيا وعسكريا و إعلاميا.

---

[1] شمسة بوشنافة، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل، (مداخلة في ملتقى الأمن المغاربي التحديات والرهانات)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 28/27 أفريل 2013.

[2] جلال خشيب، الموقع السابق.

وهي بذلك مدفوعة بهدف إستمالة المجتمع الدولي وتعزيز نفوذها، وأيضا في سياق تكيفها مع تغيرات الربيع العربي والمحافظة على موقعها الإقليمي كمتفرد سياسي في المنطقة.[1]

التحدي الحقيقي يجسده السؤال الذي يطرحه الأستاذ أحمد عظيمي: **عن كيفية تمكن الجزائر من التحول من بلد متحكم في أمنه الداخلي إلى بلد مؤثر في السياسة الخارجية؟، ويجيب بأنه من غير الممكن حدوث ذلك كون أن السياسة الخارجية تعكس السياسة الداخلية للبلاد، ولأنها السياسة الداخلية للجزائر لا تتمتع لا بلهدوء ولا بلإستقرار فيصعب أن تكون للجزائر سياسة خارجية قوية، فالوضع الداخلي يتطلب المرور إلى ديمراطية فعلية وعقلانية في التسيير مع إحداث تغيير فعلي في المنظومة التربوية والبحث العلمي.[2]**

إن هذا الواقع يضعف من مكانة الجزائر ويعطي المبررات لهذه القوى الأجنبية كي تمارس نفوذها في مجال الجزائر الحيوي، ما يعني تهميش الدور الجزائري وبالتالي فرضها لرؤاها التي لا تخدم المنطقة وتجعل الدور الجزائري تابعا لها، وما ينبغي مساءلته إذن ليس عمق ومصداقية الموقف الجزائري المرتبط بمبدأ عدم التدخل ولكن شكله ومركزية أخذ القرار، والفجوة في مجال الإتصال والطابع المنغلق والمبني على رد الفعل الدفاعي للسياسة الخارجية الجزائرية.[3]

---

[1] لينا الخطيب، "السياسة الخارجية القطرية حدود البرغماتية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، د ع ( د س)، ص. 158

[2] أحمد عظيمي، تقوية السياسة الخارجية الجزائرية، أنظر على الرابط التالي:

http://www.akhersaa-dz.com/news/108411.html
(05/05/2015).

[3] إدريس حمدوش، مرجع سابق، ص. 163.

## المبحث الثاني: آفاق السياسة الخارجية الجزائرية

بإعتبار أن السياسة الخارجية الجزائرية، عملت دائما على تحقيق ما يضمن فعاليتها وتماسكها، وبالنظر إلى الحركيات والمدخلات الجديدة سواء تلك الناتجة عن تغير النخب والتوازنات داخل بنية النظام الساسي الجزائري مستقبلا، أو تلك التوجهات التي تستلزمها دينامية البيئة الخارجية، سنلقي نظرة في التوجهات المستقبلية الممكنة كالتغير الجزئي أو إستمرارية للسياسة الخارجية الجزائرية في ضوء هذا المبدأ.

### المطلب الأول: الإستمرارية.

تجتهدت الجزائر في كل المواقف لتعزيز إستمرارية طرحها والعمل لتغليب الحل السلمي، من خلال دبلوماسيتها و إعطاء فرص أكبر للحوار، وهي ترفض قضية الحسم العسكري والتدخل في دول الجوار لعوامل التي سبق وتطرقنا إليها في هذا البحث، فإدراكها أن العمق الإستراتيجي والإمتداد الحقيقي للأمنها هو منطقة الساحل بالدرجة الأولى، فبحدود برية تمتد على مسافة 6427 كلم، تتجاوز الجزائر مع سبع دول، وهي بذلك تمثل الحارس الأول للمنطقة المغاربية والساحلية.

و بما أنها اليوم تمثل إحدى ركائز الإستقرار في شمال إفريقيا، وكما يدرك صانع القرار الجزائري مدى الحاجة إلى جيش قوي و إلى قدرات إستخباراتية فعالة لحماية البلاد، فهو يدرك أيضا أهمية التنسيق والتعاون المشترك لمواجهة التهديدات.

مساعي الجزائر النابعة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة بالمعنى الإيجابي، حرصت دائما على عدم التخلي عن واجب مساعدة هذه الدول في حال تعرضها لخطر أو لتحديات أمنية أكبر لذلك يرتبط إستمرار ثبات ومصداقية الرؤية الجزائرية لعدم التدخل، و بالأخص قضية الحسم العسكري وتدخل الجيش، بالمنحى الذي سيأخذه تطور الوضع الأمني والتداعيات التي سينتجها في المنطقة وتطور إستراتيجات القوى الغربية.

فمن جهة بما ستحمله تطورات الوضع المالي والليبي خاصة، ومدى قدرة الحكومة الليبية الناشئة على فرض النظام والأمن، ومن جهة أخرى بمدى نجاح الجهود الجزائرية لإيجاد حل للنزاع في مالي، وحسن توظيفها لعلاقاتها مع أطراف النزاع الليبي لأجل بناء إجماع وطني وتحقيق المصالحة بينها.

لذلك تراهن الجزائر على تقوية دور تونس كونهما تشتركان في نفس التوجهات وتساند تونس الجهود الجزائرية، لذلك من واجب الجزائر تقديم المساعدات ونقل خبراتها إليها، بغية تطوير كفاءة الجيش التونسي.

ووفق الرؤية الميدانية للأستاذ محمد بوعشة، يرى إهمال الدبلوماسية الجزائرية لما تحققه من إنجازات، حيث تحجم عن توظيفها و إستثمارها في الخارج وكذلك في الداخل، بالإظافة إلى ضعف التخطيط،[1] لذلك لا بد من القيام بإصلاحات فعلية داخل الجهاز الدبلوماسي، و الإرتقاء بدور أكثر تأثيرا داخل جامعة الدول العربية و الإتحاد الأوروبي.

وبشكل عام إستمارارية هذا التوجه مرتبط بمحورين أساسين:

المحور الاول: قدرة الجزائر على الحفاظ وتطوير آليات الحماية والمراقبة الذكية على الحدود، وهذا هو ما تأخذ به حاليا.

والمحور الثاني: مدى نجاح الجزائر في تعزيز الإجراءات العملية و الإتفاقيات الثنائية بشكل يحقق نتائج ملموسة بحيث يقضي تدريجيا على كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للدول، ويمكن من الدفع بعمليات التنسيق المشترك و إستثمار تلك الجهود في بناء الثقة والحد من التهديدات.

**يتبين يذلك أنه ليس المطلوب تدخل عسكري إنما المطلوب دبلوماسية نشطة تقرأ الوضع وتستبق الأحداث،[2]** و تعمل على إقامة علاقات تضمن المصالح الجزائرية في الداخل والخارج.

---

[1] محمد بوعشة، مرجع سابق، ص. 20.

[2] أحمد عظيمي، الموقع السابق.

**المطلب الثاني: التغير الجزئي**

التغير الجزئي يتناول فقط جزئية من الجزئيات التي تمس جانبا من الوضع العام للدولة في الخارج ويترك الجوانب الأخرى، دون المساس بالمضمون الحقيقي للسياسة الخارجية للدولة كالمبادئ أو تغيير في الحلفاء.[1]

بما أن جوهر القضية يتوقف على قوة و إحترافية الدبلوماسية الجزائرية، يعتبر هذا الطرح مستبعد مستقبلا إلا أنه يبقى ممكنا، بما أنه لزام على الجزائر أن تعمل من أجل إيجاد حلول لهذه المنطقة تفاديا لأي تهديد للأمن الوطني.

لأنها سعت وتسعى جاهدة لقطع الطريق ضد أي تدخل أجنبي تحت مبرر مكافحة الإرهاب، ولأن الجزائر تتمتع بموقع الدولة المركزية، وهو موقع تنفرد به مقارنة بالدول الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية كدولة مركزية وليست دولة إرتكاز، كما أن التهديدات التي تتميز بها المنطقة بإمكانها تقوية الروابط هذه الدول وفي شتى المجالات، في أبعادها الجيوسياسية والإقتصادية والأمنية، كما ان شساعة حدود الجزائر مع منطقة الساحل يجعلها في حالة إنكشاف أمني دائم.[2]

وبما أنه ليس هناك اليوم أي دولة قادرة على تحقيق أمنها القومي بعيدا عن سياق التعاون الإقليمي والدولي نظرا لطبيعة التحديات والتهديدات الراهنة العابرة للحدود، لم يعد بمقدورها مهما بلغت من قوة تحقيق أمنها بمفردها، ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات، يمكن أن توجد معطيات جديدة تتطلب تكييف الإستراتجية الدفاعية للجيش الجزائري.

[1] إدريس عطية، التغير والإستمرارية في السياسة الإقليمية للجزائر، (مداخلة في الملتقى الدولي الأول دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 27 / 28 أفريل 2013)

[2] سعود صالح، في محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر دراسات إستراتيجية، 2013/ 2014.

يمكن أن تقوم الجزائر بخطوات عملية إستباقية نظرا لتزايد الضغوط الأمريكية للتدخل عسكريا في ليبيا و إقامة قاعدة عسكرية على الأراضي التونسية قرب الحدود مع الجزائر، خاصة وأن الولايات المتحدة تنوي منح تونس رتبة حليف أساسي غير عضو في الحلف الأطلسي.[1]

بحيث تلجأ إلى إنشاء قوة عسكرية مشتركة تجمع الجزائر وتونس وليبيا وتكون مهمتها القيام بعمليات تمشيط واسعة وتبادل فوري للمعلومات، دون السماح لقوة أي بلد بالتواجد على تراب بلد آخر حفاظا على سيادة كل دولة، لكن يمكن أن تدفع خلالها الضرورة القصوى كحال تهديد منشآة نفطية التدخل المؤقت للجيش الجزائري بطلب من الشر كاء.

يمكن كذلك التوصل إلى رؤى توافقية جزائرية مصرية حول إنشاء قوة لمكافحة الإرهاب تكون نواة لقوة عربية، كما يمكن للجزائر التنسيق مع مصر والقيام بعمليات تدخل عسكري ثنائي لمواجهة التهديدات المشتركة.

كل هذه التصورات تبقى مجرد إحتمالات مرتبطة بتطور الوضع الأمني، وكذلك بإدراكات النخب الجديدة التي تتولى زمام السلطة في الجزائر مستقبلا.

يجرنا الحرص على إستبعاد هذه الإحتمالات إلى إدراك ضرورة و أولوية أن تعمل الجزائر على تجاوز خلافاتها مع المغرب، وأنه يتوجب علىها تكثيف التعاون الإقتصادي والتنسيق العسكري والإستخباراتي مع المغرب وتونس من أجل مواجهة الإرهاب والإجرام المنظم، علما أن هذا الوضع يستلزم وجود إرادة سياسية قوية ورؤية إستراتيجية مشتركة، بهدف تفعيل وتقوية إتحاد المغرب العربي ليصبح فضاءا إقتصاديا وجيو إستراتيجيا مؤثرا وقادرا على فرض مواقفه، وتحقيق الإستقرار والنمو في المنطقة المغاربية.

[1] أمين. ل، "واشنطن تطلب رسميا إقامة قاعدة عسكرية على حدود تونس مع الجزائر،" الفجر، ع. 4397 (الثلاثاء 24 مارس 2015)، ص. 2.

**خلاصة الفصل الثالث:**

يعد بناء الأمن و الإستقرار الإقليمي مسؤولية الدور الجزائري، كونها الدولة المركزية الثابتة على مبادئها في المنطقة، كما يرتبط هذا التحدي بضرورة الحفاظ و الإرتقاء بالمكانة التي تحتلها الجزائر، خاصة مع الإهتمام المتزايد بالتهديدات و العبئ الذي تمثله هشاشة دول الجوار.

الأمر الذي يستلزم وجود إرادة سياسية قوية، و القيام بإصلاحات عملية متكاملة بمستوياتها الداخلية و الخارجية.

# الخاتمة

## الخاتمة:

يتبين في الختام أن مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية هو أعمق من أن نعتبره إلتزاما بمبادئ الشرعية الدولية، فهو يحمل عدة مضامين تشكلها عوامل داخلية مرتبطة بتاريخ وثقافة المجتمع الجزائري، التي ساهمت بدورها في تشكيله وترسخه في بنية النظام السياسي الجزائري، كما يجسده السلوك الساسي الخارجي للجزائر في شكل تعاون مشترك وتعزيز لعلاقات الثقة المتبادلة، وا ٍحترام لسيادة كل دولة ودعم لوحدتها وا ٍستقرارها.

إلا أن حجم التداخل والتعقيد الذي عايشته السياسة الجزائرية في بعض القضايا الخارجية كان يفرض ردود فعل قوية حاسمة تستلزم سرعة الإستجابة وا ٍتخاذ الخطوات في الوقت المتاسب.

المواقف التي كان أساسها مبدأ عدم التدخل، نابعة قناعة جزائرية مفادها أن حل الخلافات وا ٍرساء السلام والإستقرار وتحقيق الأمن المستدام بمسوياته المختلفة يكون أولا من خلال آليات الحوار والبحث عن النقاط المشتركة، كما أثبتت ويثبت اليوم تطور مختلف أحداث المشهد الدولي وخاصة في فضآته القريبة العربية والإقليمية وا ٍلى حد الساعة عمق وحكمة المقاربة الجزائرية لمبدأ عدم التدخل، وبناء عليه يمكن أن نوضح الإستنتاجات التالية:

إن حالة اللاإستقرار في بيئة الجزائر هي التي إستلزمت مساءلة هذا المبدأ في السياسة الخارجية الجزائرية، كون السياسة الجزائرية عملت دائما على تفادي تأثيراتها السلبية.

لا يمكن القول أن الإلتزام بهذا المبدأ لا يحقق مصالح الجزائر، لكن السياق الذي يطرح خلاله هو المحدد في تحقيق متطلبات الأمن والمصلحة الوطنية لجزائرية، واللذان يرتبطان أساسا بالعناصر ذات التأثير المباشر في السياسة الخارجية كالإقتصاد، والإعلام، وآداء الجهاز الدبلوماسي.

تملك السياسة الخارجية الجزائرية العديد من مكامن القوة إن هي أحسنت إستغلالها وتوظيفها، كمؤسسات المجتمع المدني والأجهزة الإعلامية، وشكل العلاقات الملتزمة والمسؤولة التي تربطها بفاعلي المجتمع الدولي.

مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية ليس مجرد عدم للتدخل بل إنه يرتبط بالإستراتيجية العسكرية الدفاعية التي يتبناها الجيش الجزائري.

كذلك مبدأ عدم التدخل يحمل أبعادا تفاعلية، تتطلبها حماية مكتسبات الجزائر من التأثيرات الخارجية، وأيضا يعبر عن إدرك عقلاني لطبيعة ولحدود الدور المرتبط بالجزائر.

يثبت الواقع إلى لحد الساعة وبإعترافات أطراف فاعلة، سطحية ما وصف بضعف إقناع التصورات الجزائرية في بعض الأحداث التي إلزمت فيها بعدم التدخل، ما يؤكد عمق الرؤية الجزائرية بشكل عام.

في نفس الوقت تواجه الجزائر تحديا صعب في كيفية التكيف والإستجابة لمختلف التأثيرات الخارجية، وبالتالي لا بد من تقديم جملة توصيات:

مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائر هو أصدق تعبير عن الإسقرار والسيادة والهوية الوطنية الجزائرية، يجب تدعيمه وعدم المساومة عليه.

لذلك يجب تطوير كل ما من شأنه أن يدعم المواقف الجزائرية حتى تكون المواقف الجزائرية في موقع قوة، كالدفع بالإقتصاد والتنمية الوطنية.

تطوير العمل الإعلامي الوطني المتخصص الذي له القدرة على المنافسة، حتى يكون جزء من الأجهزة التي تقوم بتنفيذ السياسة الخارجية، وأن تكون له القدرة التأثير في للرأي العام الدولي وشرح أبعاد المواقف الجزائرية.

كذلك يجب توفر إرادة سياسية ومشروع متكامل لأجل تمكين الفواعل غير الرسمية من آداء دورها في مختلف الجهود، بما يخدم السياسة الخارجية الجزائرية.

يجب الحفاظ على الإجماع الوطني، بتعزيز الجبهة الداخلية الجزائرية وتعميق قيم المواطنة والإنتماء في المجتمع الجزائري، وذلك يكون أولا من خلال معالجة الإختلالات الداخلية.

أخيرا تدفع الضرورة إلى الحاجة للقيام بإصلاح وتقوية الجهاز الدبلوماسي الجزائري نظرا لحساسية الأدوار التي يقوم بها.

# قائمة
# المصادر والمراجع

## قائمة المراجع:

### الوثائق الرسمية:


1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.

**2)** الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني، 1976.


### الكتب:


**1)** أحمد طالب الإبراهيمي، الثورة الجزائرية وقائع وأبعاد (الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، الذكرى العاشرة للإستقلال الجزائر).

2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط.1، 1991)

**3)** حسينة بوشيخ، برامج الرأي في قناة الجزيرة الفضائية (عنابة: دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2011).

**4)** سليم محمد السيد، تفسير السياسية الخارجية (القاهرة: مكتبة النهضة العربية، ط.2، 1998)

5) سهيل حسين الفتلاوي، مبادئ المنظمات الدولية العالمية والإقليمية (عمان: دار الثقافة ، ط.1. 2010)، ص. 126.

**6)** سليم محمد السيد، التحليل السياسي الناصري، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2. 1987).

7) رشيد حاتم، الأزمة الجزائرية إلى أين، (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ط.1. 1999).

8) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط.1، 1977).

9) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، (الجزائر: دار ريحانة ، ط.1، 2002).

10) عمار يزلي، الثقافة في مواجهة الإحتلال، (الجزائر: منشورات السهل، ط.1. 2009).

11) مبارك بن محمد الهلالي الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث (الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، د ط، 1962).

12) محمد سعد أبو عامود، الإعلام والسياسية في عالم جديد (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط،1، 2009).

**13)** مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 2. 1999).

14) محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي،(بيروت: دار الجيل، ط.1. 2004).

15) مجموعة باحثين، المجتمع المدني والتطور السياسي في المنطقة المغاربية، (الجزائر: مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، ط.1. 2012).

**16)** مجموعة باحثين، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط. 1، 2002).

17) هاري آر يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الامن القومي، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1. 2011).

**المذكرات.**

1) أميرة حناشي، مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة، (قسنطينة: مذكرة ماجستير، جامعة منتوري،2007 / 2008).ص.

2) أمينة مزيان إيجر، التحول البرغماتي في السياسية الخارجية الجزائرية، (جامعة بن يوسف بن خدة: مذكرة ماجستير، 2006/ 2007 )، ص. 115.

**3)** أحسن العايب، الأمن العربي بين متطلبات الدولة القطرية ومصالح الدول الكبرى، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، مذكرة دكتوراه، 2008)، ص. 323.

4) تاسعديت مسيح الدين، دور البرلمان في السياسية الخارجية الجزائرية (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003)، ص ص. 32 - 33.

5) جويدة حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في البحر المتوسط، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، 2010/ 2011)، ص. 228

**6)** حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، (مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، 2010/ 2011)، ص. 56.

7) د إ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي، (مذكرة ماجستير: جامعة الجزائر، د س)، ص. 25.

8) رابح عمورة، النزاعات الحدودية في إفريقيا وطرق تسويتها، (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير، 2000/ 2001)، ص 83.

9) زيدان زياني، التدخل الدولي لحل النزاعات داخل الدول العاجزة دراسة حالة دارفور، ( مذكرة ماجستير:جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008/ 2009 ).ص. 29.

10) سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، (جامعة الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، 2011/2010) ص. 32.

**11)** سالم برقوق، تطور إشكالية مفهوم التدخل وعدم التدخل في العلاقات الدولية،(الجزائر: مذكرة ماجستير، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جوان 1994)، ص. 37.

12) سمير قلاع الضروس، المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في الساحل الإفريقي،(الجزائر: جامعة الجزائر03، مذكرة ماجستير، 2012/ 2013)، ص. 200.

13) شاكر ظريف، البعد الأمني الجزائري في الساحل والصحراء، (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، 2008/ 2009)، ص. 135.

14) عصام بن نكاع، جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن، (الجزائر: جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير، 2005)، ص 185.

15) عبد القادر مشري، النخبة الحاكمة في الجزائر (مذكرة دكتوراه: جامعة الجزائر، 2007/ 2008)، ص. 109- 112.

16) عبد الكريم هشام ، المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر(جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير، مارس 2006)، ص. 123.

**17)** فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة: مذكرة ماستر، 2012/ 2013)، ص. 21.

**18)** فضيلة حاج محمد، إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط، (تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد، مذكرة ماحستير، 2011/ 2012)، ص. 146.

**19)** فاتح النور رحموني، التطرف الديني والعنف السياسي في الجزائر، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، مذكرة ماجستير، 2006/ 2007)، ص. 155.

20) كنزة باشوشي، المثقف الجزائري وجدل الحضارات في ظل الإعلام المعاصر (جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير، 2009/2008 )، ص. 121.

21) لطفي مزياني، الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وإنعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية (باتنة: جامعة الحاج لخضر، مذكرة ماجستير، 2012)، ص. 163.

22) لخضر بوحرود، المنظمات الدولية غير الحكومية ومسألة حقوق الإنسان في الجزائر(جامعة الجزائر: مذكرة ماجستير، 2001/ 2002)، ص. 107.

23) محمد الطاهر عديلة، دور العوامل الشخصية في السياسية الخارجية الجزائرية، ( جامعة قسنطينة: مذكرة ماجستير، 2004/ 2005 )، ص.83

24) منيرة بودردارين، دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسية الخارجية ( مذكرة ماجستير: جامعة قسنطينة، 2008/ 2009 )، ص. 69.

**25)** نبيل بويبة، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات السياسية، مذكرة ماجستير، 2009)، ص ص. 153- 154

**الدوريات:**

1) بدر شافعي، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، (مركز الجزيرة للدراسات، 19 مارس 2015).

2) التطور التارخي والقانوني لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3) حمدوش لويز إدريس، "الجزائر في مواجهة الربيع العربي"، (المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط، تر: دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان، 2012)، ص. 162.

4) سيدي أعمر بن شيخنا، المفاوضات المالية الأزوادية في الجزائر، (مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014)، ص. 08.

5) سيدي أحمد ولد أحمد سالم، أزمة شمال مالي والإحتمالات المفتوحة، (مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012)، ص. 04.

**6)** شاكر ظريف، "أزمة الدولة في الساحل الإفريقي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 42 (شتاء 2014)، ص. 103.

7) صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر،ع. 5 (د س)، ص.291.

8) عايدة عمور، التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي"، (الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط)، مرجع سابق، ص. 131.

**9)** عطوان خضر عباس، "الفعالية السياسية الخارجية في عصر المعلوماتية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع. 18 (أفريل 2008)، ص ص. 152 – 167.

10) عبد الرحمن برقوق، "مورفولوجية المجتمع المدني في الجزائر"، علوم الإنسان والمجتمع، ع. 2 (جوان 2012)، ص.57.

11) عبد الرحمن برقوق وبوبكر تيقان،"المعالم السوسيو ثقافية للإعلام الأمني الجزائري،" مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ع. 7 (سبتمبر 2013)، ص ص. 20 – 21.

12) عبد النور بن عنتر، الإستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، (مركز الجزيرة للدراسات، 16/ 17 فيفري 2013).ص. 05.

13) عوض شحاتة، الدور المصري في ليبيا الخيارات والمخاطر،(مركز الجزيزة للدراسات، 08 مارس 2015)، ص. 06.

14) عبد الحكيم بن شيخ الحسين، "ذكرى تأسيس الحكومة المؤقة"، أول نوفمبر، د.ع (1990)، ص. 12.

15) عبد الرفيق كشوط، مقاربة الإتحاد الأوروبي للأمن والدفاع وموقف الجزائر منها،(قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري، مداخلة في الملتقى الدولي: الجزائر والامن في المتوسط، يومي 29/ 30 أفريل 2008).

16) فريدريك ويري ، "تحدي بناء الأمن في شرق ليبيا"، (أوراق كارنيغي، سبتمبر 2012)، ص. 22.

**17)** فايزة يخلف، "الثورات العربية بين مسوغات الإعلام التقليدي وسلطة الإتصال الشبكي،" الوطن العربي والتحولات الديمقراطية، ع. 1 ( 2012 )، ص. 64.

18) فاطنة الزهراء الفيلالي، "الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط الواقع والآفاق"، الشرق الأوسط، د.ع (د س). ص. 155

19) قوي بوحنية، "المجتمع المدني الجزائري بين إيديولوجيا السلطة والتغير السياسي، مركز الجزيرة للدراسات،(مارس2014)، ص. 6.

20) قوي بوحنية، الجزائر والإنتقال إلى دور الفاعل في إفريقيا، (مركز الجزيرة للدراسات، 29 فيفري 2014).

21) قوي بوحنية، الإستراتيجية الجزائرية في الساحل الإفريقي،(مركز الجزيرة للدراسات، 3 جويلة 2012)، ص. 03.

22) كمال القصير، الجزائر والسعودية حسابات سياسية متباينة في سياق إقليمي معقد، (مركز الجزيرة للدراسات، 22 أفريل 2015).

**23)** لينا الخطيب، "السياسة الخارجية القطرية حدود البرغماتية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، د ع ( د س)، ص. 158.

24) مصطفى بخوش، "مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة"، المفكر، ع. 3 ( د ش، س)، ص. 280.

25) مرموقة منصور، "المجتمع المدني والثقافة السياسية المحلية".مجلة علوم الانسان والمجتمع، (د ع)، (د س)، ص. 25.

26) مجموعة باحثين، ليبيا ومخاوف الإنزلاق في طريق الإقتتال الأهلي الشامل، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، جوان 2014)، ص. 04.

27) نغم نذير شكر، "العمل العربي المشترك في ظل العولمة"، مجلة دراسات دولية، ع. 26 ( د ش د س)، ص. 183.

**28)** النويني الحافظ، "أزمة الدولة ما بعد الإستعمار في إفريقيا"، المستقبل العربي، د. ع. (د س)، ص. 70.

**الموسوعات**

**1)** غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،مادة ( التدخل )،تر. مركز الخليج للأبحاث (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، د س ن) ص.274.

**2)** عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، الجزء الرابع من ع إلى ق، مادة (عدم اتدخل)، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د س ن)، ص. 32.

**متفرقات:**

1) أمين. ل، "واشنطن تطلب رسميا إقامة قاعدة عسكرية على حدود تونس مع الجزائر،" الفجر، ع. 4397 (الثلاثاء 24 مارس 2015)، ص. 2.

2) إدريس عطية، التغير والإستمرارية في السياسة الإقليمية للجزائر، (مداخلة في الملتقى الدولي الأول دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة، 27 / 28 أفريل 2013).

3) إدريس عطية، (في محاضرة ألقيت على طلبة السنة الثانية علاقات دولية، مقياس: إتفاقيات التعاون القضائي، 2011، 2012).

4) تقرير الأمين العام عن الوضع في منطقة الساحل، (الأمم المتحدة: مجلس الأمن)، 14 جوان 2013. ص. 08

5) دريس باخوية، دور الجزائر في تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، (تبسة: مداخلة في الملتقى الوطني دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة الشيخ العربي التبسي، 28- 29 أفريل 2014).

6) شمسة بوشنافة، إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في الساحل، (مداخلة في ملتقى الأمن المغاربي التحديات والرهانات)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 28/27 أفريل 2013.

7) صالح سعود، في محاضرة ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر دراسات إستراتيجية، 2013/ 2014.

8) طارق رداف، الدبلوماسية الجزائرية وإشكالية الدولة الفاشلة في دول الحراك العربي، مداخلة في الملتقى الدولي الأول، (دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد، جامعة تبسة: 28 – 29 أفريل 2014).

**9)** مسلم بابا عربي، "علاقات التعاون الأمني بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي،"جامعة جيجل، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط، 29/ 30 أفريل 2008

**مواقع الأنترنت:**

**1-** المساء، "الدبلوماسية الجزائرية"، أنظر على الرابط التالي:

http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_502946_0_1.html

(03/ 04/ 2015).

2- سياسون يشيدون بمواقف الجزائر وسياساتها الخارجية، أنظر على الرابط التالي:

https://www.google.dz/?gws_rd=cr,ssl&ei=8L0m

(21/03/2015)

3- رسالة الرئيس بوتفليقة بمناسبة اليوم الوطني للمجاهد، أنظر على الرابط التالي:

http://news.alarabeyes.com/article/238170.html

(20 /4/2015)

4- تقارير إخبارية، في قرار إرتجالي الجزائر تلغي 1,5 مليار دولار من الديون ظرف أسبوع، انظر على الرابط التالي:

http://www.algeriachannel.net/2013/06/%D9%81%D9%8A

(20/ 04 /2015)

5- المساء: ندوة سياسات الدول الكبرى، أنظر على الرابط التالي:

http://www.el-massa.com/ar/content/view

(21 /12 /2012)

الجزائر تدعو المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للأزمة في سوريا، أنظر على الرابط التالي:

http://www.djazairess.com/eloumma/341434143

(28/04/2015).

7 - وقف الإقتتال في سوريا، أنظر على الرابط التالي:

http://www.ambalgdamas.com/index.php?option=com_content&view=article&id=378%3A2014-

(28/04/2015)

8 - أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أنظر على الرابط التالي:

http://www.algeriabase.net/articl

(04 /28 /2015).

9 - قوي بوحنية، الجزائر والأزمات الأمنية في الساحل، أنظر على الرابط التالي:

http://www.algeriachannel.net/2014/1/2

(29 /04 /2015)

10- الجزائر ترجئ دعم ليبيا عسكريا، أنظر على الرابط التالي:

http://www.i2arabic.com/related/libya/%

(02 /05/2015).

11- نصير زرواق، الجزائر والأزمة الليبية، انظر الرابط التالي:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/

(04 /05 /2015).

12- أميرة محمد عبد الحليم، التداعيات الإقليمية والدولية للحرب في مالي، أنظر الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1284760&eid=122

(04/05/2015).

13- ياسين بودهان، دور الجزائر في الأزمة الليبية، أنظر على الرابط التالي:

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/algerias-role-in-solving-the-libya-crisis (04 /05/2015).

14- جلال خشيب، الجزائر في مهب التحولات الإقليمية، أنظر على الرابط التالي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=331338.

(04/05/2014).

15- أحمد عظيمي، تقوية السياسة الخارجية الجزائرية، أنظر على الرابط التالي:

http://www.akhersaa-dz.com/news/108411.html

(04/05/2015).

# الفهرس

**المحتوى** **الصفحة**

**المقدمة .....أ**

**الفصل الأول: السياسة الخارجية الجزائرية محدداتها ومبادئها**

**المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية.....15**

المطلب الأول: النخبة السياسية.....15

المطلب الثاني: النخب المجتمعية.....18

المطلب الثالث: الإمكانات الإقتصادية.....22

**المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....23**

المطلب الأول: مضمون مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....24

المطلب الثاني: مكانة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية.....27

المطلب الثالث: أبعاد ميادئ السياسة الخارجية الجزائرية .....30

**الفصل الثاني: سؤال مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية**

**المبحث الأول: العوامل المشكلة لمبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية..... 35**

المطلب الأول: العوامل التاريخية.....35

المطلب الثاني: العوامل المجتمعية.....37

المطلب الثالث: العوامل السياسية.....40

**المبحث الثاني: مقاربة مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية.....43**

المطلب الأول: المستوى الدولي.....43

المطلب الثاني: الفضاء العربي.....47

المطلب الثالث: المحيط الإقليمي.....50

**الفصل الثالث: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية وآفاقها في ضوء مبدأ عدم التدخل**

**المبحث الأول: تحديات السياسة الخارجية الجزائرية.....56**

المطلب الأول: بناء الأمن الإقليمي.....56

المطلب الثاني: المكانة الإقليمية والدولية.....61

**المبحث الثاني: آفاق السياسة الخارجية الجزائرية.....66**

المطلب الاول: الإستمرارية.....66

المطلب الثاني: التغير

الجزئي.....68

**الخاتمة**

**قائمة المراجع**

**الفهرس**

**الملخص باللغة العربية**

**الملخص باللغة الإنكليزية**

**ملخص باللغة العربية**

تخلص هذه الدراسة إلى أن مبدأ عدم التدخل في السياسة الخارجية الجزائرية مستمد أولا من عدة خصائص عدة تتميز بها الجزائر، ويحمل عدة أبعاد داخلية وخارجية ضمن ما تفرضه دينامية التفاعل في المجتمع الدولي وكذلك يمثل جزء أساسي من الإستراتيجية الجزائرية العسكرية والسياسية.

لقد حاولت هذه الدراسة تتبع مقاربة هذا المبدأ ضمن أهم المواقف وإلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجهها الجزائر، وخلصت أيضا إلى أنه يجب تعزيز هذا المبدأ من خلال تقوية وإصلاح مختلف آليات السياسة الخارجية الجزائرية الدبلوماسية والإعلامية والإقتصادية ضمانا لحماية المصالح الحيوية للدولة الجزائرية.

**:Abstract in English**

This study concludes that the principle of non-interference in properties are Algerian foreign policy derives first of several characterized by Algeria, and holds several internal and external dimensions within the so-imposed dynamic interaction in the international community as well as a fundamental part of the .Algerian military and political strategy

I have tried this study follow the approach of this principle among the most important positions and shed light on the most important challenges faced by Algeria, and also concluded that it must be strengthened this principle by strengthening and repair various Algerian foreign policy, diplomatic, informational and economic mechanisms to ensure the protection of the vital interests of the Algerian state.